إنتاج المعرفة في النظرية السياسية المعاصرة: إشكاليات إبستمولوجية

د. عمران محمد المرغني الجداري
المؤلف https://orcid.org/0009-0001-9670-8825
قسم العلوم السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة الزيتونة. ليبيا
البريد الالكتروني: omranaljd@gmail.com

La production du savoir dans la théorie politique contemporaine: problématiques épistémologiques.

Dr. Omran Mohamed Almrghni Aljdari
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Al-Zaytouna University, Libya

تاريخ الاستلام: 01-06-2026، تاريخ القبول: 10-06-2026، تاريخ النشر: 25-06-2026

الملخص:

تخوض هذه الدراسة معضلة إنتاج المعرفة وبنائها في النظرية السياسية الراهنة من منظور إبستمولوجي، وذلك بواسطة مساءلة الأسس المعرفية التي يبني عليها هذا الدرب المعرفي، بالتالي فأن التحولات والتبدلات البنيوية المتسارعة في الواقع السياسي الراهن قد كشفت عن حدود النماذج التفسيرية الكلاسيكية وقصورها في استيعاب تعقيدات وتشابك الظاهرة السياسية المعاصرة، وتسعى الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه الأطر المفاهيمية والسياقات الأيديولوجية والتاريخية في توجيه عملية إنتاج المعرفة السياسية وتأطيرها، فأن المعرفة السياسية ليست انعكاسًا محايدًا للواقع، بل إنتاج إبستمولوجي يتشكل ضمن منظومة متداخلة من المفاهيم والهياكل المؤسسية وأشكال السلطة، وأن تجديد النظرية السياسية في مواجهة هذه الإشكاليات الإبستمولوجية يستلزم مراجعة نقدية للأطر المعرفية الكامنة، والانتقال نحو مقاربات تحليلية أكثر مرونة وانفتاحًا، قادرة على استيعاب تشابك الظواهر السياسية.

الكلمات المفتاحية :– النظرية السياسية الراهنة، الإبستمولوجيا، النماذج التفسيرية، المقاربات التحليلية.

Abstract:

This study examines the problem of knowledge production and construction in contemporary political theory from an epistemological perspective, by interrogating the foundational premises upon which this field of knowledge is built. The accelerating structural transformations in the current political reality have exposed the limitations and inadequacies of classical explanatory models in comprehending the complexities and entanglements of contemporary political phenomena. The study seeks to highlight the role played by conceptual frameworks, ideological contexts, and historical settings in shaping and directing the process of political knowledge production. It argues that

political knowledge is not a neutral reflection of reality, but rather an epistemological construct that takes form within an intricate system of interwoven concepts, institutional structures, and configurations of power. Accordingly, the renewal of political theory in confronting these epistemological challenges requires a critical reassessment of underlying cognitive frameworks, and a transition toward more flexible and open analytical approaches capable of accommodating the complexity and interconnectedness of political phenomena.

Keywords: Contemporary Political Theory, Epistemology, Explanatory Models, Analytical Approaches

مقدمة:-

يتبلور بناء و إنتاج المعرفة في حقل العلوم السياسية معضلة إبستمولوجية مركزية، تتجلى بوضوح في ضوء ما يعرفه السياق الدولي المعاصر من تحولات وتبدلات متسارعة وتتداخل بنيوي متصاعد، جعل الظاهرة السياسية تتعدي حدود الانساق التفسيرية التقليدية القائمة على افتراض الاستقرار النسبي وإمكانية الفصل بين أبعاد الظاهرة وإنتاج وبناء مقولات عامة، وقد أفضى هذا التحول إلى تقويض الركائز المعرفية للنظرية السياسية الكلاسيكية، مما فرض مراجعة شاملة لا تقتصر على الأدوات المنهجية، بل تمتد لتطال الافتراضات الجوهرية المتعلقة بماهية المعرفة السياسية وآليات إنتاجها، باتت المعرفة السياسية تفهم لا بوصفها انعكاسًا مباشرًا للواقع، بل إنتاجًا إبستمولوجيًا يتشكل داخل منظومة متداخلة من المفاهيم والسياقات التاريخية والهياكل المؤسسية وأشكال السلطة. ومما يعمق هذه المعضلة أن المصطلحات السياسية ذاتها لا تخلو من تحيزات أيديولوجية وتاريخية تؤطر عملية الفهم وتوجهها، ومن ثَمّ، فإن مراجعة بناء المعرفة السياسية تستوجب فحصًا نقديًا للأطر المعرفية الكامنة في النظرية السياسية، بما يتيح الانتقال نحو أطر تحليلية أكثر مرونة وانفتاحًا، قادرة على استيعاب تعقيدات الظاهرة السياسية المعاصرة.

اشكالية الدراسة: -

تتجسد إشكالية الدراسة في أن النظرية السياسية الراهنة لم يعد يقتصر تحديها على تفسير التحولات السياسية المتلاحقة، بل أضحت تعاني أيضًا من إشكاليات معرفية إبستمولوجية تتعلق بجوهر المعرفة السياسية وحدود أنتاجها، وحدود المفاهيم والأدوات النظرية المستخدمة في فهم الواقع السياسي، فالمعرفة في النظرية السياسية لا تنتج بكونها انعكاسًا للواقع، وإنما باعتبارها بناءً فكري يخضع لعمليات التأويل والانتقاء والتجريد، وتزداد هذه الإشكالية تشابك مع تنوع المقاربات النظرية واختلاف مرجعياتها الفكرية والمنهجية، الوضع الذي خلق حالة من غياب نموذج تفسيري واحد لديه القدرة على احتكار وتفسير الظواهر السياسية الراهنة، وبالتالي تتمحور إشكالية الدراسة في

إلى أي مدى تسهم الإشكاليات الإبستمولوجية المرتبطة بطبيعة المفاهيم والمقاربات التفسيرية في تشكيل آليات إنتاج المعرفة داخل النظرية السياسية المعاصرة؟.

فرضية الدراسة:

أن بناء المعرفة في النظرية السياسية الراهنة يرتبط بجوهر الأطر الإبستمولوجية والمقاربات النظرية التي تحكم عملية التحليل والفهم، حيث إن المعرفة السياسية لا تظهر بكونها انعكاسًا غير منحاز للواقع، بل بكونها بناءً نظريًا يتأثر بالمرجعيات الفكرية والمنهجية بالتالي، فإن تنوع المقاربات النظرية وتباين منطلقاتها الإبستمولوجية يؤدي إلى تنوع أشكال تفسير الظواهر السياسية وحدود تمثيلها للواقع السياسي الراهن بالتالي، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الإشكاليات الإبستمولوجية المرتبطة بالمفاهيم والمقاربات التفسيرية تؤثر في آليات إنتاج المعرفة داخل النظرية السياسية المعاصرة، بما يؤدي إلى تعدد التفسيرات واختلاف تمثيل الواقع السياسي وبناء على فرضيه الدراسة، فالتحولات الإبستمولوجية في النظرية السياسية المعاصرة تكون المتغير المستقل بينما طبيعة إنتاج المعرفة السياسية المعاصرة المتغير التابع .

أهدف الدراسة: -

تحليل ووصف إشكاليات إنتاج المعرفة في النظرية السياسية المعاصرة، والكشف عن أثر التحولات الإبستمولوجية في جوهر تحليل وتفسير الظواهر السياسية وفهمها.

أهمية الدراسة: -

أولًا: الأهمية العلمية:

تسعي هذه الدراسة إلى الخوض في الإشكاليات الإبستمولوجية المتعلقة بإنتاج والبناء في النظرية السياسية الراهنة، حيث تساهم في تجدير الفهم والوعي النظري للعلاقة بين الواقع السياسي الغير ثابت والمفاهيم السياسية، كذلك تتجلي أثار التحولات المعرفية والمنهجية في تطوير أدوات التحليل السياسي تساهم في توضيح جوهر التحول من النماذج التفسيرية الكلاسيكية إلى أطر متنوعة المستويات في التحليل السياسي، كما تدعم الجهود الأكاديمية الرامية إلى تطوير وتحديث مناهج أكثر قدرة على تفسير تشابك الظواهر السياسية المعاصرة.

ثانيًا: - الأهمية العملية:

تساهم الدراسة في تطوير وتحديث أدوات التحليل المستخدمة في فهم التحولات السياسية الراهنة، أيضًا تساعد في تعزيز قدرة وامكانية الباحث على التعاطي والتعامل مع الظواهر السياسية المتشابكة والمعقدة، وتساعد في فهم تأثير العولمة في إنتاج المعرفة السياسية وتوجهاتها، وتسهم في تفعيل

آليات وأدوات قراءة الواقع السياسي بعيدًا عن التفسيرات الأحادية، توفر حيزًا معرفيًا يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية المرتبطة بالنظرية السياسية والتحليل السياسي المعاصر.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بغية تحليل وتفسير الأسس المعرفية والمنهجية لإنتاج وبناء المعرفة في النظرية السياسية المعاصرة، وذلك من خلال تتبع سير التحولات الفكرية والمنهجية وتفكيك وتشريح الإشكاليات المرتبطة بموضوعية المعرفة وحدود الحياد العلمي، كما توظف المدخل الإبستمولوجي لفهم جوهر المعرفة السياسية وشروط إنتاجها وبناءها، والكشف عن العلاقة بين تعقيد الواقع السياسي والنماذج التفسيرية المعاصرة.

الدراسات السابقة: -

1. دراسة اشكالية النظرية في العلوم السياسية: مساهمة اولية رعد عبد الجليل علي، المنشورة في مجلة العلوم السياسية سنة 2007.

تناولت الدراسة إشكالية بناء وإنتاج النظرية في العلوم السياسية، وركزت على الصعوبات المعرفية والمنهجية التي تواجه إنتاج المعرفة السياسية، خاصة ما يتعلق بتعدد المقاربات التفسيرية وحدود التفسير العلمي للظواهر السياسية .

2. دراسة The Political Science Predicament: between Ideology and Knowledge لـ خليل العناني، المنشورة في سياسات عربية سنة 2019. ركزت الدراسة على العلاقة بين الأيديولوجيا والمعرفة في علم السياسة، وبينت تأثير السلطة والخلفيات الفكرية في تشكيل وإنتاج المعرفة السياسية، إضافة إلى نقد ادعاءات الحياد والموضوعية داخل النظرية السياسية المعاصرة.

تقسيمات الدراسة: -

قسمت الدراسة إلى أربع مطالب المطلب الأول: – منطق إنتاج المعرفة في النظرية السياسية، بينما المطلب الثاني: – معضلة بناء التمثيل النظري للظاهرة السياسية، إما المطلب الثالث: – حدود الاشتغال الإبستمولوجي للنظرية السياسية، في حين المطلب الرابع: تعدد أنماط إنتاج المعرفة السياسية المعاصرة، تلتها خاتمة ونتائج وتوصيات.

المطلب الأول: منطق إنتاج المعرفة في النظرية السياسية.

يجسد منطق بناء المنظور المعرفي للنظرية السياسية من أبرز الإشكاليات الإبستمولوجية غموضه في صلب درب علم السياسية بكونه ليس له علاقة فيما يتعلق بتفسير الظواهر السياسية، وإنما

يتجسد في كيفية تبلور الظاهرة ذاتها في الدرب العلمي، المغرفة السياسية لا تنمو من معطي قائم وجاهز، وإنما من وضع قائم يعاد تشكله نظريًا ومنهجيًا ضمن مرتكز محدد نظريًا، يفضي إلى جعل آلية الفهم السياسي آلية يترابط فيها التركيب الاجتماعي، المقاربات المفاهيمية، الخيارات المنهجية، المنطلقات النظرية (الجداري،2025، ص80).

ومن زاوية العلاقة بين المعرفة السياسية والحركة السياسية لم تكن علاقة انعكاس رئيسية كما توضح المداخل الوضعية الكلاسيكية، وإنما تمثل علاقة اعتدال تبني من خلال عدم الانحياز الإبستمولوجي، فالباحث لا يتعطى مع الواقع كما موجود، وإنما وفق واقع تم اختياره، وتحديده، وتفسيره، وإعادة تنظيمه داخل أطار مترابط من المفاهيم أولية، هذا يؤدي بنا إلى إن المعرفة السياسية منتجة لا مكتشفة، لا تستل من الواقع وإنما تبني في سياقه.

يقودنا هذا إلى أن النظرية السياسية لا تعد طور أو فترة سابقة على الواقع، وإنما في جوهرها عنصر من عملية يناء المعرفة، بكونها تبين مسبقًا ما الذي يصنف ظاهرة سياسية ويستحق التحليل ومن لا يستحق التحليل، فمساءلة تحديد موضوع الدراسة والبحث لم يكن اختيارًا عفويًا، بل هو اختيار نظري يجسد رؤية الباحث جوهر السياسة ذاتها، بالتالي فإن تباين التيارات النظرية في علم السياسة ليس تباتنًا في تفسير وتحليل الواقع، وإنما يتمثل في تباين البناء بكونه موضوعًا للمعرفة.

أولًا: آليات الانتقال من الواقع السياسي إلى البناء النظري.

نقطة الانطلاق في مساءلة بناء المعرفة السياسية منذ إدراك للواقع السياسي لا تطرحه ذاته في توب متماسك يكون قابل للتحليل، بل يطرح نفسه كمجال متشابك من الوقائع والممارسات المتشابكة، بالتالي، أول نقطة تتجسد في إنتاج النظرية يتبلور في خطوة الانتقاء لا تنجزًا في إطار منطقي وصفي مبسط، يتبلور في تحويل العدد الكبير من الظواهر إلى فئة معينة من الركائز الصالحة للدراسة، هذا الانتقاء في الحقيقة لا يتم بناء على أساس وصفي مبسط، وإنما على أساس تفسيري تضبطه الأسئلة النظرية المسبقة أصلًا، الباحث هنا لا يختار الظواهر بكونها قائمة، بل بكونه يعدها ذات معني ضمن معضلة معينة، هذه الحالة تقودنًا إلى تسمية تجزئة الواقع السياسي، التي يتم فيها تشريح الواقع إلى عناصر تحليلية أصغر، مما يتيح تحليلها علميًا، في ذات الوقت يسلبه جزء تعقيده الأساسي، وهنا يبرز الاحتقان في النظرية السياسية بين الحاجة الملحة للتحليل والتشريح، والحفاظ على التشابك الواقعي من جهة أخرى . (بشير،2014، ص ص45-48).

ثم تأتي خطوة التجريد الذهني للمفاهيم، وهي خطوة أكثر تجدرًا في المسألة الإبستمولوجية، إذ يتم

إعادة تشكيل الظواهر المنتقاة إلى مفاهيم نظرية على سبيل الذكر، يتم إعادة تشكيل الممارسات السياسية متنوعة إلى مفهوم مثل الدولة، السلطة الشرعية، غير أن هذا التغير لم يعد مجرد شرح مبسط لغوي، بل هو عملية إعادة إنتاج إبستمولوجي، يتم فيها حصر الواقع في إطار تفسيري مجرد، وهنا تتجسد المفارقة الأساسية، فكلما ارتفع مستوى التجريد، ارتفع مستوى القدرة التفسيرية، لكن في الاتجاه الاخر تنقص الدقة والموضوعية السياقية للواقع المدروس.

ثم تأتي خطوة صياغة النموذج النظري، فيها يتم إدماج المفاهيم ببعضها البعض ضمن إطار تفسيري يسعى جاهدًا إلى بناء معنى الشامل أو نمط تفسيري للظاهرة السياسية، في هذه الخطوة تتبدل المعرفة السياسية إلى بنية تفسيرية، تبنى على افتراضات سابقة حول جوهر الإنسان السياسي، ومنطق السلطة، ودور الدولة، وحدود العقلانية، وهذه الافتراضات غير محايدة، بل يتبلور الإطار المعرفي الذي يبين ما يمكن تفسيره وما يتعذر تفسيره، هنا يتبين أن التحول من المعطي الواقعي إلى البناء النظري ليس تحولًا مباشراً، وإنما هو تسلسل من التحولات المعرفية التي تعيد بناء الواقع نفسه ضمن حدود نموذج تفسيري محدد، لذلك تصبح كل نظرية سياسية هي في الجوهر نسخة معرفية من الواقع، ولا تطابق الواقع نفسه.

ثانيًا: - إسهام المفاهيم في تشكيل بنية المعرفة السياسية وإعادة إنتاجها.

تتبوأ المفاهيم السياسية مكانة مركزية ضمن البنية المعرفية للسياسة، إذ تُعد المفاهيم الوسيط المعرفي الرئيس بين الواقع التجريبي والبناء النظري، فالمفهوم لا يقتصر على كونه تسمية لظاهرة قائمة سلفًا، بل يتجاوز الوصف ليغدو أداةً بنائية تسهم في تشييد الظاهرة معرفيًا داخل النسق النظري، أي إن المفاهيم لا تقتصر على تمثيل الواقع، بل تشارك في بنائه معرفيًا من خلال ضبط أبعاده وحدوده وتوجيه دلالاته الممكنة.

ففي الإطار الويستفالي الكلاسيكي، ينظر إلى الدولة باعتبارها كيانًا سياديًا يتمتع باحتكار مشروع استخدام القوة داخل إقليم جغرافي محدد، بينما في المقاربات النقدية تفهم الدولة بوصفها شبكةً من العلاقات السلطوية المتداخلة مع المجتمع والاقتصاد والثقافة، ولا يعكس هذا الاختلاف مجرد تباين لغوي، بل يدل على اختلاف في كيفية بناء الواقع السياسي ذاته وإدراكه نظريًا، ومن هنا تتبين مدى خطورة المفاهيم الفضفاضة وغير المنضبطة، لأنها تقودنًا إلى ما يعرف بالخلل وبالتشوه المفاهيمي، حيث يتم توظيف نفس المفهوم للإشارة إلى ظواهر متباينة تمامًا، مما يفضي إلى تراجع القدرة على المقاربة والتحليل الدقيق ، أيضًا المفاهيم لا تمثل كيانات ثابتة، وإنما هي كيانات

تاريخية تتبدل مع تبدلات السياقات الفكرية والسياسية، مفهوم الديمقراطية مثلًا، لم يعد يحتوي المغزى الذي كان يتضمنها الفكر التقليدي، بل أصحي يحتوي جوانب ترتبط بالشفافية، والحوكمة، والمشاركة، والحقوق الرقمية، وهذا يجسد أن المفاهيم هي مكون من التطور التاريخي للمعرفة السياسية ولا تعد أدوات مستقلة عنها.

وفي هذا الإطار، تغدوا المفاهيم بدورها أدوات للسلطة، وبكونها لأنها تقرر ما نستطيع التفكير فيه سياسيًا وما يستعصي التفكير فيه، وهنا يتداخل التحليل المفاهيمي الذي يطرح بأن لا تعد المعرفة منفصلة عن السلطة، بل تمثل أحد أهم الآليات التي تسهم في إنتاج السلطة واستمرار إعادة إنتاجها (Foucault, 1990, pp. 61–66).

الفكر العربي، تتزايد معضلة المفاهيم نتيجة تبني المفاهيم بشكل غير نقدي دون إخضاعها للسياق المحلي، دون إعادة تكييفها بما يتناسب مع الخصوصيات التاريخية والاجتماعية المحلية، وهذا يقودنًا إلى ضرب من الاغتراب المفاهيمي، تغدوا المفاهيم عاجزة على تفسير الواقع الذي توظف فيه، حيث تمثل أحد أهم معضلات الفكر السياسي العربي هو الارتكاز على مفاهيم جاهزة دون تفتيت شروطها التاريخية، أيضًا أن انخفاض الإنتاج المفاهيمي الوطني يعيق من قدرة النظرية السياسية العربية على إنتاج معرفة قائمة بذاتها (رمضان، 2016، ص ص. 74–76).

وفقا لما سبق، فإن منطق بناء المعرفة في النظرية السياسية يؤسس على عملية تفاعلية مركبة تضمن البناء النظري والتجريد، والانتقاء، وتتبلور جميعهًا ضمن سياق مفاهيمي وأطار وتاريخي، وهذا يعني أن المعرفة السياسية لم تكن نتاج للواقع، بل إعادة بناء له ضمن بنية نظرية معينة، يفضي بها إلى أن تكون معرفة نسبية، تاريخية منفتحة على إعادة التقييم المستمر، ولم تكن معرفة نهائية.

المطلب الثاني: معضلة بناء التمثيل النظري للظاهرة السياسية.

يجسد التمثيل النظري للظاهرة السياسية واحدة من المعضلات الجوهرية في النظرية السياسية الراهنة، إذ يرتبط بإشكاليه الإبستمولوجية المتجذرة التي تدور حول امكانية النماذج النظرية على الإلمام بواقع سياسي يتسم بالتشابك، وعدم التبات المستمر، وتنوع مستويات الممارسة السياسية، فالنظرية السياسية، بكونها ممارسة معرفية، لا تتعامل مع الواقع على أنه معطي غير مشكل، تتولى إعادة إنتاج ضمن البعد مفاهيمي ومنهجي تابت، يتيح الفرصة لتحويل الظواهر السياسية المفعمة إلى مكونات تحليلية وتفسيرية قابلة للفهم والتفسير، غير أن هذا التبدل، رغم أهميته العلمية،

يثير معضلة رئيسية تتجسد في الاحتقان البنيوي بين تعقيد الواقع وتبسيط النموذج، وهو احتقان لا نستطيع تجاوزه وإنما فقط إدارته داخل حدود معرفية ثابتة.

إن التمثيل النظري يؤسس في الأصل على منطلق الاختزال البنيوي، أي تبدل الظواهر السياسية إلى نماذج تحليلية بسيطة تقوم على تحديد عنصر من المتغيرات والعلاقات الأساسية، هذا الاختزال لا يمكن إن يكون خيارًا ثانويًا، بل هو في الأساس متطلب تأسيسي لإنتاج النظرية، لأن المعرفة العلمية لا تستطيع أن تتعامل مع الواقع في شموليته اللامحدودة، غير أن المعضلة تنطلق عندما يتبدل هذا الاختزال من وسيلة منهجية إلى رؤية معرفية محددة تختزل الواقع في جوانبه القابلة للقياس لا سواه، وتستبعد الأبعاد الرمزية والتاريخية والثقافية، وبالتالي هنا العلوم الانسانية الاجتماعية نجدها بخلاف العلوم التجريبية، لا يمكنها التوصل إلى قوانين كلية صارمة، لأن موضوعهًا يتصف بالتغير الدائم، وهنا يصبح التمثيل على الدوام مؤقتًا وجزئيًا (الجابري، 2001،ص115)بالتالي، نستطيع إن نستوعب التمثيل النظري بكونه عملية إعادة إنتاج للواقع ولا يمكن إن يكون مجرد وصف له، فالنظرية لا تعبر عن الواقع كما هو، وإنما تعيد صياغته ضمن إطار مفاهيمي يحدد ما يمكن إن يكون معهًا وما يستثني من دائرة التحليل، هذا الإطار المفاهيمي يقوم كمرشح معرفي يحدد جوهر الإدراك السياسي ذاته، ومن ثم، فالتمثيل النظري لم يكن محايد، وإنما هو عمل معرفي مشحون، بالافتراضات السابقة التي توضح من زاوية مقاربة إلى الظاهرة السياسية، وفي الغالب أن الفهم السياسي عادتنًا ما يكون مؤطرًا سرديًا، بمعني يبني على قصص تفسيرية تبين معنى الظواهر وليس وصفها فقط .

وتتفاقم هذه المعضلة جوهريًا عند تحليل دور المفاهيم في عملية التمثيل البناء النظري، فالمفاهيم السياسية ليست مجرد وسيلة تقنية ثابتة، وإنما هي أسس إبستمولوجية مشبعة برؤية نظرية ذات بعد تاريخي، فمفهوم الدولة مثلًا ليس مفهومًا مستقرًا، بل هو تأسيس تاريخي يتبدل عبر الزمن من الدولة القائمة على الطابع الإقطاعية إلى الدولة الحديثة ثم إلى أشكال الدولة في ظل العولمة ما بعد السيادة، وبالتالي فإن حضور الدولة ضمن النظرية السياسية يتباين جوهريًا بتباين المجال النظري المعتمد، النظرية الواقعية تتمحور حول الدولة بصفتها فاعلًا عقلانيًا موحدًا، بينما تفكيك المنظورات النقدية هذا التصور ويعد الدولة نسق من العلاقات السلطوية المتشابكة (Brown, 2018, pp. 11–15) .

أيضا، التمثيل النظري يتحدد بطبيعة النموذج التفسيري ذاته، فالنماذج التجريبية تسعي إلى تجسيد الظاهرة السياسية بوصفها نسق نستطيع تفسيره من خلال علاقات سببية قابلة للقياس الموضوعي، بينما تسلط المقاربات التأويلية على استيعاب السياق والمعنى، في وقت تسعى المنظورات النقدية إلى تشريح النسق المعرفي والسلطوي الذي ينتج هذا التمثيل في حد ذاته، وهذا التنوع في أنساق التمثيل يظهر أن الظاهرة السياسية لم تكن موضوعًا واحدًا يمكن تجسيده بالية واحدة، بل تعد مجالا متعدد المستويات يتغير مع تغير منطور النظرية المستخدمة، إلى أن العلوم السياسية الراهنة تحولت من نموذج تفسيري أحادي ما يعرف التعدد الإبستمولوجي، في إطار تتعايش فيه عدد من الأنماط من التمثيل وسط هذا الحقل نفسه.

في جانب أخر، فإن معضلة التمثيل النظري تتجدر بفعل التبدلات البنيوية في النظام الدولي الراهن، فالتحولات السياسية المعاصرة أدت إلى إعادة تبلور الظاهرة السياسية بشكل رسمي، فالدولة لم تعد هي وحدة التحليل، بل أضحت عنصر من شبكة متنوعة من المستويات تحتوي الفاعلين عابروا القرات والمؤسسات الدولية، والشركات متعددة القوميات، والمنصات الإلكترونية، هذا التبدل الحاصل قادنًا إلى نتيجة ما يمكن معرفته تفكيك محورية الدولة، وهو ما أفضي إلى جعل النماذج التقليدية في النظرية السياسية أقل امكانية على تجسيد دقيق للواقع الجديد (الجداري،2025،ص86)كما أن التحولات التكنولوجية الرقمية أدرجت جانب جديدًا على معضلة التمثيل، حيث صار الفعل السياسي ذاته ينجز ضمن فضاءات افتراضية تستند على معلومات والبيانات والخوارزميات، وهذا التبدل جعل الظاهرة السياسية أضعف قابلية للتمثيل ضمن النماذج الكلاسيكية التي تفترض مسبقًا عن وجود مؤثرين ماديين وإطار واضح للسياسة، حاليًا تتبلور السياسة خلال الشبكات الرقمية، والتفاعلات الافتراضية، وتداول المعلومات، الذي يؤدي إلى إن الواقع السياسي أشد مرونة وأضعف ثباتًا، حيث أن النظام الإعلامي والسياسي أصبح بات مركبًا من أنماط متعددة، حيث تتشابك فيه المؤسسات الكلاسيكية مع البيئة الرقمية مما يؤدي إلى التمييز بين الواقع والتمثيل أشد تعقيدًا.

وفي هذا الصدد، يكشف عن البعد الإبستمولوجي المرتبط بالموضوعية، فالتصور الكلاسيكي للتمثيل النظري يقترح الولوج إلى معرفة قائمة على موضوعية غير منحازة، في حين المقاربات الراهنة، بالأخص المنظور النقدي والمنظور ما بعد البنيوية، تثير الشكوك حول تشكك حول هذا الافتراض، وترى أن كل التمثيل النظري هو بالضرورة يحتوي على علاقات معرفة وقوة، حيث،

من الصعوبة بمكان فصل المعرفة عن علاقات السلطة، بل إن المعرفة ذاتها هي نموذج من نماذج بناء الحقيقة ضمن تنظيمات الخطاب الامر الذي يدل على أن التمثيل النظري لا يختزل في عملية معرفية، وإما هي آلية سياسية تحدد ما يمكن التعبير عنه وما لا يمكن قوله ضمن درب العلمي ذاته.

عربيًا، تتفاقم معضلة التمثيل النظري بسبب التركيز على نماذج تحليلية وتفسيرية مستوردة من البيئة الغربية، دون إخضاعها لمساءلة إبستمولوجية نقدية كافية بسأن مدى انطباقها على الواقع المحلي، معظم المفاهيم السياسية الموظفة في تحليل الواقع العربي تم نسخها من سياقات تاريخية متباينة، الامر الذي أدي إلى شكل من عدم التماثل المفاهيمي بين الواقع والنظرية، وفي هذا الإطار فأن معضلة النظرية السياسية في الفكر العربي ترتبط بمحدودية الإنتاج المفاهيمي البيئي المحلي، في ظل وغياب برنامج إبستمولوجي مستقل يتملك القدرة على إعادة تمثيل الظاهرة السياسية من ضمن خلفيتها التاريخي (حيدر، 2019، ص. 56–58).

إن معضلة التمثيل النظري للظاهرة السياسية تكشف عن بنية توتر مستمرة داخل النظرية السياسية الراهنة، توتر بين الحاجة إلى التيسير من أجل الاستيعاب، والضرورة الملحة للحفاظ على تشابك الواقع من أجل الصرامة، ضمن هذين الطرفين تتحرك النظرية السياسية باستمرار دون أن تستطيع حسم هذا الاحتقان على نحو نهائي، لا يعد أي نموذج نظري سوى تمثيل جزئي ومؤقت للواقع الفعلي، لا يطابق الواقع بشكل كامل، وبالتالي فإن الاختبار الإبستمولوجي الرئيسي لا يختزل في إلغاء التمثيل، إنما يتجسد في تحديث نمط الأكثر قابلية للتكيف وانفتاح، تمتلك القدرة على فهم التنوع والتشابك دون السقوط في الاختزال أو التبسيط المفرط.

أولًا: اختزال الواقع السياسي داخل النماذج النظرية.

يجسد اختزال الواقع السياسي ضمن النماذج النظرية واحدة من المعضلات التحولات المعرفية الرئيسية في النظرية السياسية الراهنة، حيث يقترن الاختزال بجوهر العلاقة بين الواقع والمعرفة، وبإمكانية قدرة النظرية على تمثيل ظاهرة سياسية تتسم بتعقيد عال وديناميةمستمرة، فالنظرية السياسية لا تتعطي مع الواقع بكونه معطى أولي، بل تعيد بناءه إبستمولوجيا خلال عمليات اختيار انتقاء وتجريد وإعادة التركيب، تعمل على تحويله إلى بنى تحليلية قابلة للاستيعاب والفهم، الا إن هذا التحويل، على الرغم من أهميته المنهجية، يظل حاملًا لقلق مستمر بين الوضوح التفسيري والتبسيط الضروري منهجيًا، وهذا يقودنًا إلى إن كل نموذج نظري يقتضي الضرورة اعتماد بناء

جزئي للواقع وليس مطابقًا تمامًا.

تنطلق النماذج النظرية في مجال العلوم السياسية بناء على مبدأ الاختزال المنهجي، من خلال العمل على تغير الظواهر السياسية المتشابكة إلى علاقات محدودة بين متغيرات قابلة للتفسير والتحليل، الا أن هذا الاختزال لا يركز على كونه وسيلة أو أداة تقنية، بل يتبدل إلى عملية إعادة تبلور للواقع السياسي في حد ذاته، فكل نموذج نظري ينتقي عناصر محددة سلفًا من الواقع ويستبعد عناصر أخرى، بناء على منطلق داخلي يحدده الإطار المفاهيمي للنظرية، وهذا يوضح أن الواقع السياسي لا يطرح كما هو، إنما كما يُعاد تشكيله ضمن النموذج، بالتالي، أن منظومة التفكير السياسي العربي الراهن استمرت مقيدة بأنماط اختزال فكري تعيد بناء الواقع ضمن قوالب نظرية مكتملة الإعداد، بدل تشريحه واستيعابه في تعدد مستوياته (الجابري، 2010، ص ص، 12–15).

بتموضع الاختزال وسط النماذج النظرية هيئة أكثر شفافية في المقاربات الوضعية التي تسعى إلى مجاراة علم السياسة إلى أن تكون شبيه بالعلوم الطبيعية أو التجريبية، مبني على السببية والتعميم، هذا الطرح قادنًا إلى تخفيض البعد الثقافي والتاريخي والرمزي للظاهرة السياسية، لأجل الامعان على السلوكيات القابلة للقياس والملاحظة والقياس، بناء على ما سبق، التركيز على النزعة الوضعية ضمن العلوم السياسية العربية ساهم في بناء نماذج تحليلية مستقلة عن الواقع الاجتماعي والسياسي الرسمي، الامر الذي أدى إلى أضعف إمكانيتها التفسيرية (زكي، 2021، ص. 64–66).

ومن جانب أخر، الاختزال النظري يرتبط بجوهر المفاهيم المستخدمة في إنتاج النماذج، لأن المفهوم في حد ذاته يمثل نمط من أنماط الاختزال، فمفاهيم مثل النظام السياسي، الشرعية، السلطة، الدولة، السلطة، لاتعد معطيات طبيعية، وإنما أطر نظرية تعمل على تجميع ظواهر متنوعة ضمن إطار دلالي واحد، هذا يشير إلى أن كل عملية هي بالضرورة عملية تضيق للواقع، في ذات الوقت تقليص ملح للقدرة المحتملة التفكير العلمي، غير أن المعضلة تبرز عندما تتبدل هذه المفاهيم إلى قوالب مغلقة تفرض على الواقع بدل أن تخرج منه بالتالي، فأن الغالب من الدراسات والبحوث السياسية العربية تعاني من معضلة مفاهيمية جراء استخدام مفاهيم مجلوبة من الخارج دون فك دلالاتها التاريخية (محمود، 2019، ص ص. 77–78)، أيضًا مازق المفاهيم في الفكر السياسي الراهن لا ترتبط بمساءلة بالاستيراد فقط، بل بغياب مساءلة إبستمولوجية لبنية المفهوم ذاته، مما يؤدي إلى تحويل المفاهيم إلى أدوات إقصاء معرفي بدل أن تكون أدوات فهم (طه، 2017،ص ،

98)، وهذا ما يعمق من إشكالية الاختزال داخل نطاق النماذج النظرية، بكون البناء الذهني غير النقدي يقود بالضرورة إلى تمثيل مشوه للواقع السياسي.

وقد تفاقمت قوة هذه المعضلة في ظل التبدلات البنيوية التي شهدها النظام السياسي العالمي الراهن، خصوصًا في ظل التحولات السياسية المعاصرة وتزايد أدوار الفاعلين وتقليص قوة الدولة، فالميدان السياسي لم يعد محدود داخل حدود الدولة الوطنية، وإنما أضحي منتشرًا بين مستويات متنوعة تشمل فواعل دولية، والمنظمات الدولية العابرة للحدود، والشركات متعددة الجنسيات العملاقة، والشبكات الالكترونية الرقمية، هذا التشابك البنيوي جعل من الصعوبة بمكان اختزال السياسة في نموذج وحيد دون نقصان عناصر أساسية أيضًا، أن مراجعة التفكير في العلوم الإنسانية والاجتماعية العربية تستوجب تخطى النماذج الاختزالية التي تطرح وحدة الفاعل السياسي، والتي تصب في مصلحة مقاربات أكثر تعددية ومرونة (حنفي، 2018، ص. 54).

كما أن النظرية السياسية الراهنة تواجه إشكالية تمثيل، في كونها لا تزال تستخدم نماذج تحليلية تبلورت في أطر تاريخية متباينة، الامر الذي وضعها في مازق عدم قدرتها على استيعاب وفهم التبدلات والتحولات الراهنة في هيكلية السياسة العالمية (عبد السلام، 2022، ص ص، 33–35)، هذا يطرح مشكلة الاختزال لا يمكن إن تكون مجرد معضلة منهجية، وإنما قضية تاريخية مرتبطة بسياق تطور الفكر السياسي ذاته.

وفي نفس السياق، تتعاضم هذه الإشكالية نتيجة استمرار التركيز على نماذج ومؤشرات نظرية جلبت من السياق الغربي، دون مراجعة تشريحها وتفتيتها بما يتلاءم مع الخصوصيات الاجتماعية والتاريخية للواقع الداخلي، هذا الوضع أدي إلى نمط من الاختزال المزدوج اختزال الواقع ضمن نموذج غير ملائم، ثم مراجعة تفسير هذا الواقع ضمن سياق نظري لا يعكس بنيته حقيقية، أيضًا أزمة النظرية السياسية في عالمنا العربي تقترن بضحالة الإنتاج المفاهيمي المحلي، في ظل فقدان أو عدم وجود مشروع أو طرح معرفي مستقل يمتلك القدرة على مراجعة وبناء مفاهيم سياسية من داخل السياق العربي (العوا، 2020، ص. 143–147).

هذا الوضع أدى بطبيعة الحال إلى انفصال متكرر بين النظرية والحركة السياسية، حيث أضحت وظيفة النماذج النظرية من تفسير الواقع الفعلي إلى إعادة إنتاج تمثيلات لواقع متخيل، وهو ما يقودنًا إلى إن معضلة التمثيل المعرفي وليست فقط في أدوات ووسائل التحليل (محمود، 2019، ص، 88)، عليه فإن اختزال الواقع السياسي ضمن أطار النماذج النظرية يجسد قيدًا بنيويًا لبناء

المعرفة السياسية، لكنه في الوقت ذاته يبلور مرجعًا دائمًا للقصور التحول المعرفي، فكل إطار نظري هو تمثيل محدود وغير دائم للواقع، ومن هنا فإن القضية الأساسية لا تتجسد في إمكانية التخلص من الاختزال، وإنما تتجسد في مساءلة كيفية التحكم وضبط وتطويره وتحديث بحيث لا تتبدل إلى أداة لتشويه الواقع، وإنما إلى إداه لفهمه بأسلوب داء مرونة عالية وعمق وانفتاح على التشابك.

ثانيًا: الهوة المعرفية بين كثافة الواقع وتجريده المفاهيمي.

يعد موضوع الهوة بين التداخل الواقعي والبناء المفاهيمي واحدة من أبرز أكثر المعضلات الإبستمولوجية الرئيسية في النظرية السياسية الراهنة، بكونه لا يرتبط فقط بحدود النموذج، إنما بجوهر العلاقة بين الواقع السياسي ذاته والمعرفة، فالنظرية السياسية باعتبارها ممارسة معرفية لإنتاج المفاهيم وتفسير الظواهر السياسية، تعمل جاهدة إلى تحويل واقع قوى متشابك، متشعب المستويات، وغير ثابت باستمرار، إلى تأسيس مفاهيمي مرتب يسمح بالاستيعاب والفهم والمقارنة والتفسير، ألا أن هذا التحويل لا يتم دون تكلفة عالية إبستمولوجية، تتجسد في طرحها أن أي أسس مفاهيمي هو بالضرورة عملية تضيق للواقع وإعادة تنظيمه، ما يعني أن الهوة بين الواقع والنظرية لم تكن مرحلة عرضية، وإنما خاصية بنيوية لصيقة بالمعرفة السياسية.

إن البناء المفاهيمي في مجال العلوم السياسية يبني على أسس عملية تجريد، يتم فيها إعادة تبديل الظواهر السياسية إلى مفاهيم غير محدودة قابلة للتحليل، الا أن هذا التجريد لا يقتصر على وصف الواقع، وإنما يتجاوز ذلك ليعيد بناءه بطريقة انتقائية، وهنا تبرز جزء من الأبعاد بينما يتم وإهمال أبعاد أخرى، وهذا ما ينفي عن المفهوم السياسي طابعه الانعكاسي للواقع، بل إن المفاهيم في العلوم السياسية تعد وسيلة أو أداة للضبط المعرفي، تسهم في إعادة بلورة الظاهرة السياسية داخل حدود لغوية ونظرية محددة سلفًا فهي لا تفهم بوصفهًا كيانات محايدة بل باعتبارها اسسًا تفسيرية تحدد ضمن أطر مسبقة، توجه مسبقًا كيفية فهم الظاهرة السياسية وتعين ما يعد جزءا منها وما يستبعد من نطاقها (Bevir & Rhodes, 2016, p. 45) وتزداد الهوة وتتعمق بين التشابك الواقعي والبناء المفاهيمي عندما نضع بعين الاعتبار أن الظاهرة السياسية غير ثابتة أو مستقرة، وإنما هي ظاهرة ديناميكية تتميز بتغير باستمرار، في الاتجاه الاخر، تنزع المفاهيم والنماذج النظرية إلى الاستقرار المحدود، إذ إن المفاهيم تحتاج إلى قدر من الثبات كي تكون قابلة للتوظيف التحليلي، وينتج عن هذا التوتر بين دينامية الواقع السياسي وثبات المفهوم فجوة دائمة تجعل النظرية السياسية

في حالة تأخر نسبي عن الواقع الذي تسعي إلى تفسيره، أن التحليل السياسي غالبًا ما يعاني من تأخر مفاهيمي حيث تتغير الظواهر السياسية بوتيرة أسرع من تطور الأدوات النظرية المستخدمة في فهمها ومن جهة أخرى، فإن النماذج النظرية، خاصة في الاطر الوضعية، تقترح إمكانية اختزال الواقع السياسي إلى فئات من المتغيرات المستقلة التي نستطيع قياسها وربطها بعلاقات سببية، الا أن هذا الافتراض يصطدم بجوهر الظاهرة السياسية التي تتسم بالتشابك التفاعل حيث لا نستطيع فصل العوامل الاقتصادية والمؤسساتية عن بعضها البعض بشكل قاطع، وقد بين أن النماذج الثقافية والاجتماعية التبسيطية في مجال العلوم السياسية غالبًا ما تفشل في التعاطي مع التعقيد السببي، لأن الظواهر السياسية تنتج عن سبب واحد بل عن تفاعلات متنوعة ومتداخل كما أن الهوة بين المفاهيم و الواقع تتبلور في ما يعرف بمشكلة التمثيل ، أي السؤال حول مدى قدرة المفاهيم على تمثيل الواقع دون تشويهه، فكل مفهوم ليس محايد بل ينطوي على عملية انتقاء تحدد ما يدرج ضمن التحليل وما يستبعد منه وما ينبغي استثناؤه، وهذا الانتقاء لم يكن بريئًا، إنما أن العلوم الإنسانية والاجتماعية لا تعبر على خلفيات نظرية معرفية محددة وهنا بناء معرفة تمثيلية مطابقة وإنما تنتج أو تبني تفسيرات نظرية، الامر الذي يعني أن الهوة بين الواقع والنظرية لم يكن عيًا فحسب وإنما هي خاصية للمعرفة الاجتماعية وتتجدر هذه الفجوة بقوة عندما نضع بعين الاعتبار التبدلات البنيوية في النظام السياسي الدولي، فالتحولات السياسية الراهنة عملت على إعادة تشكيل وبناء الفضاء السياسي بشكل جوهري، فلم يعد مقتصرًا على الدولة الوطنية، وإنما أضحي منتشرا من خلال مراحل متنوعة تحتوي فواعل دوليين وهيئات ومؤسسات عابرة للأوطان والشركات متعددة الجنسيات، والمنصات الالكترونية الرقمية، هذا التنوع البنيوي جعل أي أسس مفاهيمي كلاسيكي، جعل فكرة الدولة المركزية لم تعد تمتلك القدرة على استيعاب التشابك وتحديده. وفي هذا الصدد، الامر الذي جعل النماذج في الزمن المعاصر تتميز بتنوع المستويات السياسية صارت غير قادرة على فهم بنية السلطة الراهنة (Cerny, 2010, pp. 9–14) .

أيضًا لعب التحول الرقمي وعمق من تجدر الهوة بين البناء المفاهيمي والواقع، أضحت السياسة تمارس ضمن فضاءات ووكالات رقمية ترتكز على الخوارزميات والبيانات والشبكات الاجتماعية، هذا التبدل طرح ما يمكن تسميته تفكيك وتشريح الاستقرار المفاهيمي، كذلك الفاعلين السياسيين أضحوا غير مستقرين، والعلاقة بين السوق والدولة أضحت أكثر ضبابية، فالنظام السياسي الراهن

أضحي خليط الامر الذي يفترض علينا مراجعة التفكير في الوسائل الأدوات المفاهيمية التي يستخدمها الباحثين في تحليلهم السياسي.

من جهة إبستمولوجية معرفية أدق، فإن الهوة بين التشابك الواقعي والبناء المفاهيمي تلتصق أيضًا بجوهر المعرفة السياسية ذاتها، فهي لم تكن معرفة نهائية يقينية، وإنما تمثل معرفة في حقيقتها تأويلية احتمالية، لان العلوم السياسية الراهنة تتعاطي مع ظواهر قيمية معيارية وأطر اجتماعية غير ثابتة، حيث لا يوجد نموذج وإنما نتجه بنا نحو التعدد والتنوع الإبستمولوجي التفسيري الأحادي أضحي غير قادر على تفسير الظواهر السياسية، وإنما تتعايش عدد من الأطر ومقاربات تفسرها باليات متباينة (Schmidt, 2017, p. 312).

أيضا الأطر النقدية، خصوصًا تلك المتأثرة بأفكار الكثير من المفكرين والتي تطرح بأن هذه الهوة لم تكن فقط معضلة معرفية وإنما هي نتاج علاقات القوة ضمن بناء المعرفة، فطريقة اختيار المفاهيم والية بناء النماذج في الحقيقة لا يمكن إن يعكس الواقع فقط، وإنما يوديان إلى تشكيله أيضًا، بمعن المعرفة السياسية لا يمكن اختزالها في وصف الواقع، وإنما تنتجه وتحدده حتي يصبح واقعًا سياسيًا ملموس ومشروع، بالتالي هذا يعني أنظمة حقيقية فأن الفجوة بين البناء المفاهيمي والواقع لم تكن فقط نتاج عجز وقصور معرفي، وإنما نتاج بنية سلطوية ضمن بناء المعرفة.

على صعيد الفكر العربي، تتزايد هذه الهوة بسبب التركيز المفرط على نماذج نظرية مستوحاة في الوقت الذي يفترض إعادة مراجعتها وتشريحها مع البني الاجتماعية الوطنية، هذه الحالة جعلت ما عرف بالاغتراب، الإشكالية هنا أن المفاهيم المستخدمة أضحت غير قادرة على تجسيد الواقع السياسي الرسمي في العالم العربي بكونه نتاج بيئات وسياقات ومجتمعات أخرى متباينة، بالتالي، فأن معضلة الفكر السياسي العربي تتجلى في ديمومة استجلاب المفاهيم دون التفكير في مساءلة الإبستمولوجية، الامر الذي أدي إلى هوة متسعة ومستمرة بين الواقع والنظرية (الجابري، 2010، ص. 118).

وفي نفس الاطار، فأن الهوة بين التشابك الواقعي والبناء المفاهيمي لم تكن حالة استثنائية، بل تعبر عن خاصية تأسيسية في البنية المعرفية، أي بناء مفاهيمي لملمة الواقع ولم يكن لمطابقته، وأي نموذج نظري هو تجسيد بسيط مشروط للظاهرة السياسية، ومن هنا فأن التحدي الرئيسي الذي يواجه النظرية السياسية الراهنة لا يجسد في الغاء هذه الهوة، وإنما يتجسد في إداراتها من خلال

تحديث وتطوير الوسائل والأدوات مفاهيمية تكون أكثر مرونة، لديها القدرة على فهم واستيعاب التشابك دون الانزلاق في الاختزال، مع حفاظها على قدرتها على التفسير دون المساس بالواقع.

المطلب الثالث: حدود الاشتغال الإبستمولوجي للنظرية السياسية.

يجسد اليات عمل التفكير المعرفي وحدوده للنظرية السياسية أحد أبرز المعضلات تجدرًا في الفكر السياسي الراهن، بكون لا يرتبط فقط بحدود وإمكانية أدوات التحليل أو عجز المفاهيم، وإنما بحدود المعرفة السياسية ذاتها، فالطرح هنا لم يكن تقنيًا وإنما لم يكن ينصب حول كيف نحلل السياسة، وإنما إبستمولوجيا جذريًا وعميق الامر الذي جعل الظاهرة السياسية قابلة للمعرقة، وكيف نستطيع تحويل هذه المعرفة إلى بناء نظري تاريخيًا ومفاهيميًا مشروط، من هذه الزاوية فأن النظرية السياسية بكونها وصف لنظام تأويليًا، فأنها تنتج الواقع السياسي وتحدد أيضًا بقدر ما تسعي لتفسيره.

تنطلق حدود الاهتمام الإبستمولوجي من ضمن النموذج التفسيري ذاته، ما أصطلح على تسميته بالافتراضات المسبقة التي غالبا ما تطهر في القيود الداخلية، ولكنها تتبلور في بنيتها الجوهرية، أي نظرية سياسية تقترح في الأصل رؤية معينة عن الانسان السياسي اجتماعي، عقلاني، مصلحي، بينما عن الدولة مؤسسة، شبكة، كيان سيادي هذه الأسس والمسلمات والافتراضات لم تكن نتاج التحليل والتنظير، وإنما نتاج شروطه الأولية، بمعن تتحدد مسبقا، وهو ما يتجسد ضمن الظاهرة السياسية وفي نفس الوقت ما ينبغي استيعابه وهنا تبرز المفارقة الإبستمولوجية، فالنظرية لا تنطلق فقط من الواقع، وإنما هي تصور مسبق عن الواقع هذا يثبت لنا أن التحليل السياسي إنما هو تحليل نظريا (Hay, 2002, p. 96).

تلك القيود لا تتحدد في مستوى المسلمات فقط، وإنما تتبلور في البنية المنطقية للنموذج التفسيري، بمعن طريقة اختيار المؤشرات وتحديدها والعلاقات السببية فيما بينها، فمثلًا اختيار ما نعتبره سياسيًا وكذلك ما يعتبره نتيجة لم يكن فعل محايد وإنما هو قرار معرفي يترجم رؤية مسبقة للواقع على سبيل المثال، النماذج الوضعية تنحني إلى عزل المؤشرات والمتغيرات وتفسير وتحليل العلاقات فيما بينها بينما الممارسة السياسية عادتنا ما تتميز بتفاعلات في شكل دائري هذا الاختلاف أدي إلى بناء وإنتاج معرفة مبسطة لواقع متشابك الامر الذي أدي إلى خلق فجوة مستمرة بين الظاهرة والنموذج.

وتتفاقم هذه المعضلة في الحالة التي تتبدل فيها الافتراضات إلى مسلمات نظرية مغلقة بمعن هي حالة يفقد ها النموذج إمكانيته على مساءلة شروطه الداخلية، في هذه الوضعية، يتبدل النموذج

من أداة أو وسيلة لتفسير نظام مغلق غير أن الكثير يشيرون إلى إن البناء المعرفي يعيد أو يعمل على إعادة إنتاج نفسه رغم تغير الواقع هنا النماذج في النظرية السياسية تقع في هوة أو فخ الامر الذي اقتضي استبعاد أي معطيات لا تتلاءم مع البنية النظرية هذا أدي إلى حالة من الاستقرار المسبق للمصطلح في ظل النظرية بنطره اضطراب فعلي في الواقع السياسي. لم تكن سوى مجرد الترتيب الأول من حدود الاهتمام المعرفي، أما الترتيب الأكثر عمقًا فيبرز في مدي تأثير بنية المفاهيم على بناء المعرفة السياسية هنا المفهوم السياسي لم يكن مجرد الية ووسيلة وصفية، وإنما الية بناء الواقع، لأنه يبني على عملية تجميع الظواهر متنوعة ضمن أسس بالتالي فالمفهوم لا يمكن أن يعكس الواقع وإنما في الغالب يعيد تنظيمه فقط ضمن بنية نظرية ثابتة.

مثلا مفهوم الدولة قي النظرية التقليدية يطرح بكونه كيان يمتلك السيادة كاملة، في حين النظريات الراهنة اقتضت الضروري إعادة تعريفها نتاج شبكة معقدة من العلاقات والمؤسسات تتفاعل وتتداخل على عدة مستويات من السلطة هذا التبدل لا يعكس تبدل في الواقع، بل يبين أن المفهوم في ذاته لم يكن مستقرا، بل أداة ووسيلة لتأطير الواقع، وهنا تبرز فكرة أن المفاهيم لا تصف العالم وإنما تنتج أنظمة حقيقة ضمن هذا الحقل فالمعرفة السياسية لم تكن خارج السلطة وإنما هي عنصر من عناصر بناءها أتناجها,Foucault, 1991) p. (73 هذا يطرح أن البنية المفاهيم لم تكن مجرد وسيط بين الواقع والباحث، بل عملًا معرفيًا يعمل على إعادة تبلور الظاهرة السياسية ذاتها، فانتقاء المفاهيم لا يؤطر فقط كيفية التفسير، وإنما ما الذي ينبغي أن يفسر في الحقيقة، هذا ما يطلق عليه الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية بأجندة الإقصاء المفاهيمي وفيها يثم عدم الاهتمام بطواهر سياسية شاملة بكونها لا يحدث ضمن نطاق تلك المفاهيم السائدة.

أولًا: القيود الداخلية للنموذج التفسيري.

يجسد مفهوم المحددات الداخلية للنموذج التفسير بالافتراضات السابقة زاوية مركزية لفهم واستيعاب حدود النظرية السياسية بكونها نشاط إبستمولوجية معرفي، لإنه يوضح أن المعضلة لا تكمن فيما تفسره النظرية بقدر ما يركز على كيف نستطيع بناء نظرية قبل عملية التفسير أصلا، النموذج التفسيري لا يبدأ من الواقع في وضعية معرفي، إنما هي قائمة على افتراضات سابقة تعمل بصفتها بنية تحتية غير مرئية تبين الواقع الذي سيبني عليه النظرية بتصورها فيما بعد، وعليه فإن الضوابط لم تكن خارجية مفروضة على النظرية، وإنما نظرية سياسية تقوم على تصور حقيقي حول الانسان السياسي من خلال سؤال جوهري هل الانسان السياسي عقلاني يبحث عن تعظيم المنفعة

الليبراليين(أبوشهيوة،1999،ص207)، أو كونه كائن اجتماعي يتبلور على أسس هذه التساؤلات لا تطرح أهمية النموذج ذاته، وإنما دورها كبديتها تأسيسية، وإنما تكن حدتها وخطورتها الإبستمولوجية في كونها لا تحدد فقط الية التفسير وإنما قدر تبدل مسبق ما الذي ينبغي تفسيره، هنا السياسي لم تكن عملية ملاحظة غير منحازة، وإنما عملية مشروطة من ناحية نظرية، هذا يقودنا إلى إن هذا ما يؤكد أن التحليل السياسي ليس عملية ملاحظة محايدة، بل هو ممارسة مشروطة نظريًا، إذ تسبق النظريةُ الملاحظةَ وتؤطرها بدل أن تنشأ عنه ويعني ذلك أن ما يبدو تحليلاً للواقع هو في جوهره إعادة تشكيل له داخل إطار مسبق من المعاني والدلالات.

لكن العضلة الجوهرية تبرز عندما تتحول هذه الافتراضات والمسلمات من أدوات واليات إجرائية إلى أنطولوجيا غير معلنة، أي عندما تضحي تصورًا نهائيًا عن جوهر السياسة ذاتها، في هذه الوضعية، لا تعود الافتراضات مجرد مسلك للتحليل، وإنما تتبدل إلى حدود للواقع الذي نستطيع التفكير فيه، لو افترضنا إن نموذج ما أن الدولة الوطنية هي الوحدة الرئيسية الوحيدة للتحليل، بالتالي كل ما يقع خارج الدولة يصبح إما ثانويًا أو غير مرئي، وهنا لا يقتصر الأمر على تفسير الواقع، بل يتجاوزه إلى إعادة تعريفه وتحديده مسبقًا.

إلى أن الغالبية من النماذج في مجال العلوم السياسية تعيد بناء افتراضاتها دون مساءلة، مما يؤدي إلى ما يمكن تعريفه بالاستقرار المصطنع للنظرية، هنا يبدو النموذج قويًا ومتربط فقط لأنه يستبعد ما لا يتوافق معه وهذا الاستبعاد ليس خطأً عرضيًا، وإنما نتيجة مباشرة لبنية النموذج الداخلية، وتتجلى هذه المعضلة بوضوح في النماذج الوضعية التي تسعى إلى تقليص الظاهرة السياسية إلى فئة متغيرات قابلة للقياس، فعملية التبسيط المنهجي التي يقوم بها النموذج لم تكن بريئة معرفيًا، لأنها تفترض مسبقًا أن الواقع قابل للتجزئة والتحليل، لكن الظاهرة السياسية في واقعها الفعلي لم تكن خطية، بل تفاعلية، متنوعة المستويات، وتتشكل عبر حلقات تغذية راجعة مستمرة. وهنا ينشأ التوتر بين منطق النموذج ومنطق الواقع.

هذا التوتر لا يمكن حله ضمن حدود النظرية ذاتها، لأنه ليس معضلة بيانات، بل معضلة إطار رؤية، فالإطار الذي يحدد ما هو سبب وما هو نتيجة، هو ذاته الذي يحدد ما يمكن أن يكون موضوعًا للبحث، ولذلك فإن القيود الداخلية لم تكن مجرد حدود تفسيرية، بل حدود إدراكية، من ناحية جوهرية، نستطيع القول إن الافتراضات المسبقة تعمل كآلية تصفية معرفية حيث يتم إدخال بعض عناصر الواقع إلى التحليل واستبعاد أخرى، وهذه العملية لا تحدث بوعي كامل، وإنما بشكل

بنيوي ضمن مسلك بناء النموذج، الامر الذي جعل المعرفة السياسية دائمًا معرفة جزئية ولم تكن كلية، حتى عندما تدّعي الشمول لكن هذه التعددية لا تحل معضلة، بل تجدرها على مستوى آخر، بالتالي كل نموذج محكومًا بافتراضاته، فإن الحقيقة السياسية تضحي موزعة بين أطر تفسيرية متنوعة، ولا يستطيع اينا منها أن يدّعي الكلية، وهذا يعني أن الحقيقة السياسية لم تعد معطى ثابتًا، بل هي نتاج تفاعل بين انساق تفسير مختلفة.

على صعيد الفكر العربي، تكتسب هذه الإشكالية بعدًا اَخر إذ إن المسلمات المسبقة لا تنتج في الغالب من ضمن الاطار المحلي، وإنما تستجلب من بيئات معرفية أخرى دون تفكيك شروطها الاجتماعية والتاريخية، ويؤدي ذلك إلى ما يمكن يعرف بازدواجية إبستمولوجية، حيث يفكر في الواقع المحلي بأدوات ووسائل مفاهيمية تبلورت في انساق متباينة، وفي هذا الصدد فأن هذا الاستجلاب غير النقدي يؤدي إلى تعطيل إنتاج أو بناء المفاهيم في سياق الواقع العربي ذاته، الامر الذي جعل النظرية السياسية في حالة انفصال عن موضوعها (الجابري، 2010، ص. 119).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن القيود الداخلية للنموذج التفسيري لم تكن مجرد عيوب منهجية، بل تمثل جزءًا بنيويًا من طبيعة المعرفة السياسية ذاتها، فكل معرفة تنطلق من افتراضات تأسيسية، غير أن هذه الافتراضات هي نفسها التي ترسم لاحقًا حدود تلك المعرفة وتحدد نطاقها، ومن ثم فإن الإشكال الإبستمولوجي الحقيقي لا يتمثل في السعي إلى تجاوز الافتراضات أو التخلص منها وهو أمر غير ممكن بل في إبقائها موضع مساءلة ونقد دائم، بما يمنع تحولها إلى مسلمات مغلقة، ويضمن بقائها قابلة لإعادة الفحص وإعادة التشكيل بمعنى آخر، لا تنبع حدود النظرية السياسية من خارجها، بل تتحدد من داخل بنيتها نفسها أي من الكيفية التي تشيد بها قبل أن تنخرط في تفسيرالعالم.

ثانيًا: أثر البنية المفاهيمية على إنتاج المعرفة السياسية.

يتبين لنا تأثير البنية المفاهيمية في بناء المعرفة السياسية عن بعد إبستمولوجي جوهري يتخطى اختزال التفسير والتحليل في مجرد أدوات نظرية، لأنه يلمس النسق التكويني للمعرفة ذاتها، أي الكيفية التي ينتج بها المعنى السياسي في مستواه الأولي قبل إعادة تشكيله ضمن بناء تفسيري أو نظري، فالمفاهيم لم تكن وسيطًا غير منحاز بين الكاتب الأكاديمي والواقع، وإنما هي أنساق تنظيمية تعيد إنتاج الواقع ضمن إطار نظري محدد سابقا ما ينتج بوصفه موضوعًا سياسيًا وما

يُستبعد من مجال التمثيل والإدراك العلمي.

من هذه الزاوية، لا يفهم المفهوم بوصفه مجرد تسمية لظاهرة جاهزة الوجود، بل بوصفه بناء معرفيًا يشارك في إنتاج دلالتها، عملية بناء الظاهرة ضمن الحقل المعرفي، فالمفهوم يضطلع بعملية مزدوجة، فهو من ناحية يحصر تعددية الواقع في بنية دلالية واحدة، من ناحية أخرى يعيد توزيعها ضمن خيوط من العلاقات المفهومية التي تعطيها معني معين، بالتالي فإن المفهوم لا يترجم الواقع، وإنما يعيد تنظيم معرفيا، بمعن يعيد بلورة وفق منطلق داخلي خاص بالنظرية بالتالي هذه الميزة تجعل البنية المفاهيمية تؤدي كجهاز إدراكي.

أضحت البيئة المفاهيمية أحد الأسس الرئيسية لإنتاج أو بناء المعرفة في أطار النظرية السياسية الراهنة بكون المعرفة السياسية لا تؤسس على الواقع بشكل حيادي، وإنما تبني بواسطة أسس مفاهيمية تعمل على انتقاء الظواهر السياسية وتنظيمها داخل إطار نظري محدد، فالمهتم بالقضايا السياسية لا يتعطى مع الواقع بكونه محصل خاما وواضحا بشكل تلقائي، وإنما يتعاطى معه بواسطة مفاهيم مخزنة مسبقا تعمل على بلورته وفهمه وجعله موضوعا قابلا للدراسة والتحليل(حرب،2002،ص45)، وهنا المفاهيم لم تعد مجرد الفاظ فقط ووسيلة لغوية لتمثيل الظواهر السياسية أو لتفسير وتحليل الظواهر السياسية. بل أضحت مقصد إبستمولوجي رئيسي يتجسد في بناء وإنتاج المعرفة في حد ذاتها تحديد أبعادها واتجاهاتها.

ويتجلى ذلك في أن أي ظاهرة سياسية لا نستطيع استيعابها دون نسقها المفاهيمي الذي تُفسَّر في ضوئه، فالباحث السياسي المهتم بدراسة ظواهر مثل الدولة، السلطة، الديمقراطية هنا لا يتعامل مع الظواهر بكونها حقائق محددة متوافق عليها، وإنما بكونها مفاهيم تتباين دلالاتها بتباين المرجعيات الفكرية والنظرية، فالديمقراطية تفهم على أساس في أطارها الليبرالي بكونها نسقا قائمًا على التعددية وحقوق الانسان والانتخابات، في جانب اخر يشير اليها في بعض الأطر التحليلية بكونها الية لإعادة بناء الهيمنة ضمن المجتمع، وهذا يعني أن المفهوم لا يقتصر على وصف الواقع، بل يسهم في تحديد كيفية إدراكه وفهمه وتحليل مكوناته.

أيضا البيئة المفاهيمية لها تأثير رئيسي على جوهر الإشكاليات التي يطرحها الباحث، هنا الباحث يبدأ من منظور سلوكي الذي يركز على دراسة السلوك الخاضع للملاحظة والقياس، فهو يوظف مفاهيم كالسلوك الانتخابي، الاتجاهات السياسية، الاستجابة، في حين الذي يبدا من ما بعد بنيوية، وينصب تركيزه على مفاهيم الهيمنة والتمثيل الاهتمام هنا قائم على تحليل البنى والمعاني التي

تسيطر على بناء المعرفة والسلطة(إبراهيم، 1981،ص78)، بالتالي فإن تباين البنية المفاهيمية تقودنا إلى تبيان جوهر المعرفة، باعتبار أي نسق يظهر جانبا محددا من الواقع السياسي ويتجاهل جوانب أخرى.

علاوة على ذلك، تؤدي البنية المفاهيمية دورا تنظيميا في عملية التحليل السياسي، بكون الواقع السياسي يتميز بالتشابك والتفاعل وتعدد الفواعل، بالتالي الباحث يتطلب من استحضار أدوات ووسائل مفاهيمية تساعده على حلحلة مشاكل الواقع وإعادة صياغته داخل إطار تفسيري قابل للفهم والتفسير (مطر،2004، ص33).

فالمفاهيم تضطلع هنا باعتبارها عدسات معرفية تتيح إبراز بعض العلاقات والعناصر وإخفاء أخرى، مما يجعل بناء المعرفة السياسية مرتبطًا دائمًا بعمليتي الانتقاء والتأويل، لا مجرد نقلٍ مباشر للواقع.

وبناء على ما يطرحه توماس كون في كتابه بنية تورات العلمية يؤكد أن المعرفة العلمية عموما لا تتقدم بشكل تراكمي غير منحاز، وإنما عبر نماذج تفسيرية أو بإراديات تحدد المفاهيم السائدة وأساليب تفسير الظواهر وينسحب هذا التصور على النظرية السياسية، إذ تعتمد كل مدرسة فكرية على بنية مفاهيمية خاصة بها تُحدد ما يُعد حقيقة سياسية وما يُعتبر تفسيرًا مشروعًا للواقع (بدوي،1983، ص112).

وبالتالي، لا تُعد البنية المفاهيمية عامل مساعدًا في البحث السياسي فقط، وإنما تشكل الإطار المعرفي الذي بكونه يحدد جوهر المعرفة السياسية نفسها، إذ تتحكم في كيفية إنتاج الظواهر السياسية وتحديد العلاقات فيما بينها وصياغة التفسيرات المتعلقة بها لذلك، فإن أي تبدل في المفاهيم يؤدي بالضرورة إلى تبدل في أنساق فهم الواقع السياسي وبناء المعرفة حوله.

ومن ثَمّ، فإن الظاهرة السياسية لا تُقدَّم للباحث في صورتها الخام المباشرة، بل تصله بوصفها موضوعًا مُشيَّدًا فكريًا عبر مسارات التجريد والتصنيف والتأويل، فحين يتناول الباحث ظاهرة كالثورة أو الشرعية أو الهيمنة، فإنه لا يقتصر على استعراض الوقائع المتصلة بها، بل يمارس فعلًا انتقائيًا واعيًا؛ إذ يُفرد عناصر بعينها يرى فيها قدرًا أعلى من الدلالة، ثم يُؤطّرها داخل نموذج تفسيري يمنحها معناها السياسي (حرب، 2005، ص 52)، ومن هنا تستمد المفاهيم وظيفتها المعرفية بوصفها أدوات تُعيد هيكلة الواقع وترسم خريطة العلاقات الممكنة بين مكوناته.

يتجلى ذلك في أن الظاهرة السياسية الواحدة قابلة لتفسيرات متعددة بحسب البنية المفاهيمية المعتمدة؛ فالحركات الاحتجاجية قد تُقرأ في إطار تفسيري على أنها انعكاس لأزمة اقتصادية واجتماعية، وفي إطار آخر على أنها أثر لتآكل الشرعية السياسية أو تعبير عن صراعات الهوية، وهذا التباين لا يعكس اختلاف الوقائع وحدها، بل يكشف أن المفاهيم هي التي تُشكّل الظاهرة وتحدد دلالتها.

ويستلزم إنتاج المعرفة السياسية دائمًا قدرًا من الاختزال المنهجي، إذ لا يملك الباحث أن يستوعب الواقع بكامل تفاصيله دفعةً واحدة، فيلجأ إلى مفاهيم بعينها تحوّل هذا الواقع المركّب إلى وحدات قابلة للفهم والتحليل، فمفهوم "الدولة" مثلًا يضمّ منظومة من المؤسسات والعلاقات والقوانين والممارسات في إطار مفاهيمي جامع مما يُيسّر دراسة الظاهرة السياسية (العروي، 1999، ص 71)، بيد أن هذا الاختزال لا يقف عند حدود الإجراء التقني، بل يحمل في طياته افتراضات نظرية مسبقة تتحكم في تحديد ما يُعدّ جوهريًا داخل التحليل وما يُدفع إلى الهامش أو يُستبعد كليًا.

وفي هذا السياق، فأن المعرفة العلمية لا تتشكّل عبر الملاحظة المباشرة وحدها، بل عبر النماذج التفسيرية التي ترسم طريقة فهم الظواهر وتصنيفها، وعليه فإن المعرفة السياسية ليست انعكاسًا محايدًا للواقع، بل بناء معرفي تُشكّله البنية المفاهيمية التي يعتمدها الباحث في تفسير العالم السياسي وتحليله.

ويبلغ أثر البنية المفاهيمية ذروته عند المقارنة بين المفاهيم المركزية في النظرية السياسية؛ فمفهوم الدولة وحده يتعدد معناه ووظيفته بتعدد المقاربات الفكرية، فالليبرالية تُعرّفها إطارًا قانونيًا يصون الحقوق والحريات الفردية، فيما تراها الماركسية أداةً للهيمنة الطبقية وإعادة إنتاج السيطرة الاقتصادية، بينما تتعامل معها المقاربات المؤسسية بوصفها نسقًا من القواعد والمؤسسات المنظِّمة للفعل السياسي وهذا التباين لا يُفضي إلى تنوع نظري فحسب، بل يُنتج أشكالًا مختلفة من المعرفة السياسية.

وتتصل البنية المفاهيمية اتصالًا وثيقًا بعملية الانتقاء المعرفي في التحليل السياسي؛ فالواقع السياسي بطبيعته متشعّب المستويات، ولا يستطيع الباحث استيعاب عناصره كافةً في آنٍ واحد، فيستند إلى مفاهيم بعينها تُمكّنه من تبسيط الظواهر وتنظيمها في نسق تفسيري متماسك، وليس اختيار مفاهيم كـ"السلطة" و"الشرعية" و"الهيمنة" و"العقلانية" اختيارًا بريئًا من التوجيه، بل ينطوي على افتراضات نظرية مسبقة تخصّ طبيعة النظام السياسي وآليات اشتغاله (إبراهيم، 1981، ص

84)، وبهذا تغدو المفاهيم أدواتٍ لرسم حدود ما يُعدّ جوهريًا في الواقع السياسي وما يُدفع إلى هامش التحليل أو يُطرح خارجه.

وتمتد تأثيرات البنية المفاهيمية لتطال المناهج المعتمدة في البحث السياسي ذاتها؛ إذ يرتبط كل منهج بمنظومة مفاهيمية تضبط طبيعة الأسئلة البحثية وترسم حدود التفسير الممكنة، فالمقاربة السلوكية استندت إلى مفاهيم كـ"السلوك السياسي والنسق السياسي والمدخلات والمخرجات، وسعت إلى ردّ الظواهر السياسية إلى معطيات قابلة للملاحظة والقياس وفق منطق مستعار من العلوم الطبيعية، غير أن المقاربات ما بعد السلوكية طعنت في هذا التوجه، مؤكدةً أن الظاهرة السياسية لا تنضوي في مؤشرات كمية، لكونها مشبعة بالقيم والمعاني والسياقات الثقافية والتاريخية .

وتضطلع البنية المفاهيمية بدور محوري في تشكيل الاختلاف بين المدارس الفكرية داخل النظرية السياسية؛ إذ تبني كل مدرسة تصورها للواقع السياسي عبر شبكة مفاهيمية خاصة تُحدد طبيعة الإنسان السياسي ومصدر السلطة وآليات التغيير، فالماركسية تنهض على مفاهيم الصراع الطبقي والبنية التحتية والهيمنة الاقتصادية، والليبرالية تتمحور حول الحرية الفردية والتعددية والعقد الاجتماعي، فيما تستند المقاربات البنيوية وما بعد البنيوية إلى مفاهيم الخطاب والسلطة والمعرفة والتمثيل (مطر، 2004، ص 41)، ومن ثَمّ فإن التباين بين النظريات السياسية لا يقتصر على اختلاف النتائج التفسيرية، بل يضرب جذوره في اختلاف البنية المفاهيمية التي تُؤطّر عملية إنتاج المعرفة في أساسها.

وفي هذا الصدد، الباحثين في مجال المعرفة السياسية يرون أن المفاهيم ليست وظيفتها التفسير في حد ذاته للواقع السياسي، إنما لها دور جوهري في إنتاجه وبناؤه معرفيا، بكون الباحث لا يتعاطى مع الظاهرة السياسية باعتبارها حقيقة جاهزة وواضحة بشكل مطلق، بل بوصفها ظاهرة تخضع لعمليات البناء والتفسير والتأويل.بل يتعاطى معها بواسطة نسق مفاهيمي يحدد مسلك فهمها ورويتها، هذا الواقع السياسي في جوهره متشابك، يجمع في طياته كم من الاحداث والفاعلين، بالتالي أضحت من الصعوبة بمكان ادراكه بشكل مباشر بدون توظيف مفاهيم تساهم وتساعد في تصنيفه وتنظيمه ضمن إطار تفسيري معين.

فحين يطرح الباحث ظاهرة كالثورة أو الهيمنة أو الشرعية، فإنه لا يقتصر على طرح الوقائع المتعلقة بها، بل يزاول فعلًا واعيًا انتقائيًا، إذ يفرد سياقات بعينها يرى فيها قدرًا أعلى من الدلالة،

ثم يؤطرها ضمن نموذج تفسيري يمنحها معناها السياسي، ومن هنا تستمد المفاهيم وظيفتها المعرفية بوصفها أدوات ووسائل لا تعيد هيكلة الواقع، وترسم خريطة العلاقات الممكنة بين مكوناته .

يتجلى ذلك في أن الظاهرة السياسية الواحدة قابلة لتفسيرات متنوعة بحسب البنية المفاهيمية المعتمدة، فالحركات الاحتجاجية قد تقرأ في نسق تفسيري على أنها انعكاس لمعضلة اقتصادية واجتماعية، وفي نسق آخر على أنها نتاج لتآكل الشرعية السياسية أو تعبير عن صراعات الأثنية أو الهوية، وهذا الاختلاف لا يعكس تباين الوقائع فقط، إنما يكشف أن المفاهيم هي التي تبلور الظاهرة وتحدد دلالته، يستلزم المعرفة السياسية دائمًا قدرًا من الاختزال المنهجي، إذ لا يملك الباحث أن يستوعب الواقع بكامل تفاصيله دفعةً واحدة، فيلجأ إلى مفاهيم بعينها تحول هذا الواقع المركب إلى وحدات قابلة للفهم والتحليل. فمفهوم الدولة مثلًا يضمّ منظومة من القوانين والممارسات والمؤسسات والعلاقات في نسق مفاهيمي جامع، مما يسهل دراسة الظاهرة السياسية، بيد أن هذا الاختزال لا يقف عند حدود الإجراء التقني، إنما يحمل فيداخله مسلمات نظرية مسبقة تتحكم في تحديد ما يعد رئيسيا ضمن التحليل، وما يدفع إلى أن يستبعد كليًا .

وفي هذا السياق، يشير أن المعرفة العلمية لا تتبلور عبر الملاحظة المباشرة فقط، إنما عبر النماذج التفسيرية التي ترسم طريقة فهم الظواهر وتصنيفها بالتالي، فإن المعرفة السياسية لم تكن انعكاسًا محايدًا للواقع، بل إنتاج معرفيًا تشكله البنية المفاهيمية التي يعتمدها الباحث في تفسير وتحليل العالم السياسي.

ويبلغ أثر البنية المفاهيمية قمته عند المقارنة بين المفاهيم المركزية في النظرية السياسية؛ فمفهوم الدولة وحده يتنوع معناه ووظيفته بتنوع الأطر الفكرية، فالليبرالية في نسقها قانوني يضمن الحقوق والحريات الفردية، فيما تراها الماركسية أداةً أو وسيلة للهيمنة الطبقية وإعادة إنتاج أو بناء السيطرة الاقتصادية، في حين تتعاطي معها الاطر المؤسسية بكونها نسقًا من المؤسسات والقواعد الناظمة للفعل السياسي، وهذا الاختلاف لا يفضي إلى تعدد نظري فقط، إنما ينتج أنماط متباينة من المعرفة السياسية، إذ تحدد كل مقاربة جزء بعينها بوصفها محورية في التحليل، وتقصي في الوقت نفسها أجزاء أخرى.(Dahl, 1963, pp. 12–18) وترتبط البنية المفاهيمية ارتبط وثيق بعملية الانتقاء المعرفي في التحليل السياسي؛ فالواقع السياسي في جوهره متدخل المستويات، ولا يتمكن الباحث من استيعاب عناصره كافة في آن واحد، فيستند إلى مفاهيم بعينها تُمكنه من تبسيط الظواهر وتنظيمها في إطار تفسيري مترابط، وليس اختيار مفاهيم كالسلطة والهيمنة والعقلانية

والشرعية اختيارًا بريئًا من التوجيه، بل ينطوي على افتراضات نظرية مسبقة تخصّ طبيعة النظام السياسي وآليات اشتغاله. وبهذا تغدو المفاهيم أدوات لرسم حدود ما يعد جوهريًا في الواقع السياسي وما يدفع إلى هامش التحليل أو يطرح خارجه (Farrelly, 2004, pp. 41–46). وتمتد تأثيرات البنية المفاهيمية لتطال المناهج المعتمدة في البحث السياسي ذاتها؛ إذ يرتبط كل منهج بمنظومة مفاهيمية تضبط طبيعة الأسئلة البحثية وترسم حدود التفسير الممكنة. فالمقاربة السلوكية استندت إلى مفاهيم كالنسق السياسي والسلوك السياسي والمخرجات والمدخلات، وسعت إلى رد الظواهر السياسية إلى معطيات للقياس وقابلة للملاحظة وفق منطق مستعار من العلوم الطبيعية، غير أن المقاربات ما بعد السلوكية طعنت في هذا التوجه، مؤكدة أن الظاهرة السياسية لا تنضوي في مؤشرات كمية، لكونها مشبعة بالقيم والسياقات الثقافية والتاريخية والمعاني. وتضطلع البنية المفاهيمية بدور رئيسي في تبلور التباين بين المدارس الفكرية داخل النظرية السياسية؛ إذ تبني كل مدرسة تصورها للواقع السياسي عبر شبكة مفاهيمية خاصة تحدد طبيعة الإنسان السياسي ومصدر السلطة وآليات التغيير، فالماركسية تقوم على مفاهيم الصراع الطبقي والبنية التحتية والهيمنة الاقتصادية، والليبرالية تقوم حول الحرية الفردية والتعددية والعقد الاجتماعي، فيما تستند المقاربات البنيوية وما بعد البنيوية إلى مفاهيم الخطاب والسلطة والمعرفة والتمثيل، ومن ثم، فإن الاختلاف بين النظريات السياسية لا يقتصر على تبيان النتائج التفسيرية، بل يضرب جذوره في تباين البنية المفاهيمية التي تؤطر عملية بناء المعرفة في أساسها. وخلاصة القول، إن البنية المفاهيمية تمثل الركيزة المعرفية التي يقوم عليها إنتاج وبناء المعرفة السياسية، إذ تضبط جوهر الظواهر المدروسة وآليات تفسيرها وحدود إدراكها ضمن النسق النظري، فالمعرفة السياسية ليست مرآة محايدة للواقع، إنما بناء معرفي تشيده المفاهيم والمقولات النظرية التي يوظفها الباحث في فهم العالم السياسي وتأويله.

المطلب الرابع: تعدد أنماط إنتاج المعرفة السياسية المعاصرة.

يجسد تنوع بناء المعرفة السياسية الراهنة تبدلًا إبستمولوجيا معرفيًا بنيويًا، لا نستطيع اختزاله في كونه تباين بين أطر فكرية تختلف في الأدوات والوسائل المنهجية، وانما هو يتجسد في إعادة تبلور جوهري للمعرفة السياسية ذاتها من جانب بناءها وشروطها، ووظيفتها، وحدودها، فهي لم تعد تتمكن من أن تنتج ضمن بناء نظري واحد يجتهد في احتكار التحليل والتفسير، بل يحتاج إلى فضاء ومجال متعدد تتشابك فيه مقاربات متباينة، كل تلك المقاربات لها افتراضاتها ومسلماتها

المسبقة، واسسها الداخلية وفهمها وتعريفها للسياسية في حد ذاتها.

هذا التبدل لصيق بشكل رسمي بفكرة انهيار النموذج التفسيري المسيطر، والذي بني على أساس بناء وإنتاج نظرية سياسية كلية تمتلك القدرة على تفسير الظواهر السياسية في سياقات متباينة، التحولات والتطورات الراهنة في ظل العولمة خصوصًا والتحول التكنولوجي الرقمي وبروز فواعل جديدة إلى جانب الدولة، قادت إلى عدم إمكانية اختزال الظاهرة السياسية ضمن نسق تفسيري واحد، وإنما أضحت ظاهرة متنوعة المجالات، تندمج فيها منظومات محلية والدولية، الحكومية وغير حكومية، هذا التشابك البنيوي كرّس التعدد المعرفي بوصفه ضرورة إبستمولوجية لا مجرد خيارا منهجيا.

بكونها مقاربات تفسيرية مستقلة نسبيا، بالتالي فأن عملية فهم واستيعاب انساق البناء المعرفة ولم تكن مجرد أدوات ووسائل تفسيرية تحليلية ضمن مشروع مستقل، فالنموذج الوضعي على سبيل الذكر يبدًا من افتراض تميز الظاهرة السياسية بإمكانية قياسها وتفسيرها تفسيرًا سببيًا، وعن الجهود تبدل إلى إنتاج وبناء قوانين كلية من خلال تحليل وفحص الارتباطات بين المتغيرات، في الاتجاه الاخر تبدأ الأطر التأويلية في الأساس من فرضية متباينة بشكل تام، محتواها أن السياسة لا تقرا وتفهم الا بواسطة تلك المعاني التي يفرزها الفاعلون ضمن بيئتهم التاريخية والاجتماعية، في حين الأطر النقدية، تتجه إلى درجة أكثر رسوخًا، والتي تشير إلى أن المعرفة ذاتها لم تكن محايدة، وإنما هي جزء من تشابك علاقات القوة التي تؤدي إلى الحقيقة وفي نفس الوقت تعيد توزيعها ضمن الدولة.

هذا التنوع لا يكتفي بعكس التباين في الأدوات، بل يعكس تباينًا في أنطولوجيا السياسة ذاتها، ذلك أن كل نمط معرفي إبستمولوجي يستند على تعريفًا متباينًا لطبيعة الظاهرة السياسية، هل تمثل نظامًا مؤسساتيا منظما؟ هل تمثل نظامًا مؤسساتيا منظمًا أم شبكة من علاقات القوة؟ أم خطابًا يسفر عن المعني؟ أم تكوينًا تاريخيًا متحولًا؟ وعليه فإن الاختلاف بين هذه الأنماط يتجاوز البعد التقني، وإنما يمثل تباين ليطال طبيعة الواقع السياسي ذاته.

لا يمكن فصل المعرفة عن السلطة، وإنما هي عنصر من عناصر بناءها، حيث تفرز كل بنية معرفية دلالاتها الخاصة نسق للحقيقة، يبين المعرفة المشروعة وفي نفس الوقت ما سوف يتم استبعاده بكونه غير أكاديمي، هذا ما يفيد أن تنوع انساق المعرفة السياسية (Foucault, 1991, p. 73) أو غير قائم على العقل، وانما هو في حقيقته مجرد انعكاس لتنوع أنظمة الحقيقة ضمن

الدرب السياسي ذاته، مرحلة التحول من النموذج الأحادي إلى النموذج المتنوع التفسيرات يعبر عن تبدل جوهري في بنية العقل السياسي الراهن، فقد أصبح من الصعوبة بمكان افتراض تواجد نسق نظري واحد يهيمن على إنتاج الحقيقة، وإنما أضحت المعرفة السياسية تنتشر بين منظومات تفسيرية متنوعة، تتقاطع أحيانا وتتعارض أحيانا أخرى، وفي هذا الصدد فأن حقل العلوم السياسية من الصعوبة بمكان دمجها ضمن نسق شامل وحيد، الامر الذي جعل الفترة الراهنة صارت مرتبطة بمنطق التعدد الإبستمولوجي حيث أصبحت تتألف انساق تفسيرية متنوعة دون أن تختزل في نموذج تفسيري واحد.

رغم هذا التنوع لا يخلو من معضلات جوهرية، فمن المفترض أن يؤدي إلى انسجام معرفي، قد يقودنا إلى تشظي إبستمولوجية الامر الذي يصبح من الصعوبة إنتاج تراكم أكاديمي منسق، إذ أضحي كل نسق معرفي مبني على نظامه التعبيري الخاص، إدراكه الخاص، واسسه الخاصة للحقيقة المعرفية، هذا يدل أن التخاطب بين هذه الانساق لا يتشكل غالبا ضمن بيئة موحدة، وإنما ضمن مجالات وفضاءات إبستمولوجية متباينة كليًا وجزئيًا

على صعيد الحركة السياسية، المقاربة الوضعية لا يمكن ببساطة التواصل مع المقاربة التأويلية، بكونها تفترض قابلية الظواهر للقياس، في حين الثانية تفترض أن مضمونها ومعناها لا يمكن اختزال في القياس، مثلا، فالمقاربة النقدية لا تقتصر على تفسير الظواهر، وإنما تسعي إلى تشريح وتفكيك شروط بناء المعرفة ذاتها، الامر الذي جعلها في علاقة نقدية مع الأطر والنماذج الأخرى، هذا التعدد لا يرتكز على الاختلاف في مستوى النتائج فقط، وإنما يركز على التباين في أطر بناء المعرفة نفسها.

من ناحية أكثر تجدر، يمكن تأكيد على أن هذا التنوع يعكس تبدلًا في العلاقة بين الواقع والمفهوم فالمفاهيم لم تصبح بعد مجرد وسائل أو أدوات لتفسير الواقع، وإنما أضحت عنصر من عماية بناءه، فكل أطار معرفي يعيد تشكيل الواقع السياسي بطريقة متباينة، من خلال اختيار مفاهيم معينة والابتعاد عن أخرى، وهنا المعرفة السياسية لم تكن انعكاس للواقع وإنما إعادة بناءه ضمن نسق مفاهيمي متنوع، على صعيد الفكر العربي، يتخذ هذا التنوع طابعًا أكثر تشابكًا، لأنه دائما ما يتم استجلاب هذه السياقات المعرفية من سياقات متباينة دون بناء اقتراب نقدي ينسق بينها، نتيجة هذا ما يمكن وصفه التنوع غير المؤسَّس إبستمولوجيًا، حيث تتعايش مقاربات متباينة دون أن يكون هناك برنامج نظري يمتلك القدرة على توجيهها وإدارتها، وتشير الادبيات العربية إلى أن

معضلة الفكر السياسي العربي تتمحور في ظل غياب برنامج مفاهيمي مستقل يمتلك القدرة على بناء معرفة من داخل الواقع دون الحاجة إلى اسقاط أطر ونماذج جاهزة (الجابري، 2010، ص. 119).

أيضًا، هذا التنوع يرتبط ارتباطًا جوهريا بالتبدلات البنيوية في الواقع السياسي ذاته، فالعولمة عملت وأدت إلى أضعف الدولة، وظهور فاعلين جدد، في حين أدت الرقمية إلى إعادة بناء الفضاء السياسي ضمن شبكات تفاعلية وليست خطية، هذه التبدل جعل الظاهرة السياسية ذاتها متعددة المستويات، وبالتالي فرضت تعددية في انساق المعرفة المؤهلة للتعامل معها.

غير أن هذا التنوع يقدم سؤالًا إبستمولوجيًا جوهريًا، هل يسهم في إثراء المعرفة السياسية أم في تفكك بنيتها؟ من جهة اخرى، يتيح التنوع فهمًا أكثر عمقا للظاهرة السياسية من خلال رؤي متباينة، لكنه من جهة أخرى يهدد إمكانية إنتاج نسق معرفي مشترك يسمح بالتراكم المعرفي. وهنا تطهر المفارقة الأساسية، فكلما زاد التنوع، زادت إمكانية القدرة التفسيرية الجزئية، في نفس الوقت قلصت إمكانية إنتاج نظرية كلية.

وبالتالي، فإن تعدد انساق بناء المعرفة السياسية الراهنة لا يجسد مجرد مرحلة انتقالية، وإنما يجسد تبدلًا مستمر في بنية المعرفة السياسية ذاتها، فبدلًا من الخوض في البحث عن وحدة نظرية ضائعة، صار التحدي الحقيقي في كيفية إدارة هذا التنوع، بما يمنع تحوله إلى فوضي معرفية، وفي الوقت ذاته، لا يمكن اختزاله في نموذج تفسيري واحد يفقده غناه وقدرته على التفسير، بل نحن إزاء فضاء إبستمولوجي منفتح، تتجاور داخله أنماط معرفية متعددة، دون أن تحتكر أيٌّ منها وحدها إنتاج الحقيقة السياسية أو تفسيرها بصورة كاملة.

أولًا: من النموذج الأحادي إلى التعدد التفسيري.

يجسد التحول من النموذج الأحادي إلى النموذج المتعدد التفسيري وأحد من أهم التبدلات الإبستمولوجية المعرفية في النظرية السياسية الراهنة، بكونه يعكس تغيرًا رئيسيًا في تصور جوهر المعرفة السياسية طبيعة دورها وحدود فاعليتها، فالنموذج الأحادي بني على افتراض ومنطلق وجود نسق تفسيري كامل لديه القدرة على استيعاب الظاهرة السياسية بمختلف تجلياتها، تأسسا أو انطلاقا من منطلق نظري واحد يفترض أنه يمتلك القدرة الكافية لاستيعاب السلوك السياسي، وتنوع مستوياته ومجالاته، وتشابك الفاعلين فيه، الامر الذي جعل من الصعوبة بمكان الحفاظ على فكرة النظرية الواحدة الكلية.

في هذ الاطار، النموذج الأحادي كان ينطلق من فكرة محورية مضمونها أن الظاهرة السياسية يمكن حصرها إلى عدد من القواعد والقوانين أو العلاقات الناظمة، سواء كانت عقلانية أو اقتصادية أو مؤسساتية، وقد تبلورت هذه المقاربة بكل واضح في المقاربات الوضعية التي حاولت استنساخ منطق العلوم الطبيعية، من خلال السعي إلى اكتشاف قوانين عامة تفسر السلوك السياسي عبر متغيرات قابلة للقياس، الا أن هذه الرؤية اصطدمت بحدود الواقع السياسي ذاته، بوصفه واقعًا غير خطي وغير مستقر، وإنما يتميز بعدم الثبات والتشابك والتفاعل غير محتمل الوقوع بين مجالات مختلفة، وفي ظل تطور الفكر السياسي النقدي والتأويلي، بدأ يتبلور وعي بشكل متزايد بأن النموذج الأحادي لا يترجم الواقع وإنما بقدر ما يعيد بناءه بشكل مبسط له، فأي نموذج أحادي يؤسس بالضرورة على اختزال للظاهرة السياسية من نسق تفسيري موحد، الامر الذي يؤدي إلى مكونات رئيسية من المؤكد أن عملية التحليل والتفكيك السياسي لم تكن محايدة، فالواقع لا ينسجم مع الفكر والإطار، الامر الذي جعله عملية مشحونة فكريًا، فالنظرية هنا ليست نتاج الواقع بل هي سابقة له وتؤطره، بالتالي النموذج الأحادي لا يقتصر على تفسير الواقع، وإنما يعيد بناءه وفق اسسه الداخلية (Hay, 2002, p . 96)

لكن التبدل تجاه التنوع التفسيري لم يكن نتاج ردة فعل على عجز النموذج ذو البعد الواحد، وإنما كان نتاج تبدل جوهري في عمق الظاهرة السياسية ذاتها، فالعولمة أدت إلى إعادة النظر في سيادة الدولة، وبروز فاعلين جدد مثل والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية، والشبكات العابرة للحدود، كذلك أن الثورة التكنولوجية الرقمية أعادت بناء الفضاء السياسي ذاته، بحيث أضحي الفعل السياسي موزعًا بين شبكات تفاعلية غير خطية، هذا التشابك البنيوي جعل من المستحيل الإبقاء على نموذج تفسيري واحد قادر على احتواء كل هذه المجالات.

من هنا، أضح التعدد التفسيري حاجة ملحة إبستمولوجية معرفية ولم تعد خيار منهجي، فبدل الخوض في البحث عن نظرية واحدة كلية، اقتضت الضرورة من درب العلوم السياسية أن يتجه إلى الاعتراف بتنوع الانساق التفسيرية، هنا كل نسق رؤية مختلفة متباينة لاستيعاب وفهم الظواهر السياسية، فالمقاربة الوضعية تنصب على العلاقات السببية، في حين تنصب المقاربة التأويلية على السياق والمعنى، بينما تسعى الأطر النقدية إلى تفكيك وتشريح علاقات السلطة الكامنة وراء بناء المعرفة ذاتها، هذا التنوع لا يعكس فقط التباين في الأدوات والوسائل، وإنما تباينا في الرؤية حول هو سياسي في الاصل.

الا أن العلوم السياسية الراهنة لم يسيطر عليها منطق النموذج الأوحد المهيمن، بل يتحكم فيها منطق التنوع الإبستمولوجي المعرفي، حيث تتجانس أطر ومقاربات متباينة دون فرصة اختزالها في نسق معرفي، هذا يقودنا إلى أن المعرفة السياسية لم تعد تؤسس اطار نظري موحد، وإنما ضمن فضاء متعدد منفتح، تتشابك فيه الرؤي وفي نفس الوقت تتقاطع فيه مع عدم ذوبنها في نظرية شاملة(Schmidt, 2017, p . 315) .

غير أن هذا التبدل من النموذج الاوحد إلى النموذج متعدد التفسيرات، لا يخلو من معضلات جوهرية، فمن جهة تانية، يسهم التعدد في توسيع افق الفهم، إذ يتيح النظر إلى الظاهرة السياسية من زوايا متنوعة، لكنه من جانب أخر يطرح معضلة التجزئة المعرفية، هنا أضحي كل نسق تفسيري قائمًا بنفسه، له اسسه ومنطلقاته المتعلقة به، الامر الذي جعله يتسم التراكم المعرفي بقدر أكبر من التعقيد في المقابل وجود معرفة تراكمية ذات طابع خطي، يغدو الدرب السياسي إلى مجموعة من الخطابات المتجاورة التي لا تتقاطع دائما ضمن إطار مشترك.

وفي هذا الإطار، فإن التحول إلى التنوع التفسيري يعكس تبدلا في جوهر الحقيقة السياسية ذاتها، لم تعد الحقيقة تفهم باعتبارها معطى موحدًا، بل يدرك بوصفه حصيلة لتعدد زوايا النظر، مما يجعل المعرفة السياسية أقرب إلى حوار مفتوح بين أنماط تفسير متعددة منها إلى بناء نظري مغلق.

كما أن هذا التبدل مرتبط بإعادة تعريف وكذلك دور المفاهيم في مجال العلوم السياسية، ففي حالة النموذج الأحادي كانت المفاهيم توظف ضمن نسق نظري موحد، غير أن التعدد التفسيري جعلها ذات دلالات متنوعة ومتغيرة بحسب الانساق النظرية المعتمدة فمفاهيم مثل الدولة والسلطة والشرعية لم تعد تحمل معني واحدًا تابتًا، بل أصبحت تختلف دلالاتها تبعا للسياق النظري الذي توظف فيه.

وفي السياق العربي، تتخذ هذه المعضلة بعدًا أخر، في اغلب الحالات يتم التعامل مع التنوع التفسيري بكونه مجرد تنوع فكري غير مرتب، بدلا من اعتباره تبدلا إبستمولوجيًا معرفيًا يحتاج إلى إعادة إنتاج النسق المفاهيمي ذاته، بالتالي فأن معضلات الفكر السياسي العربي تتجسد في غياب القدرة على إنتاج نسق نظري متناسق، يمتلك القدرة على فهم استيعاب هذا التعدد بدل الاكتفاء باستجلاب نماذج متفرقة من سياقات متباينة (الجابري، 2010، ص. 119).

فالتحول من النموذج الأحادي إلى النموذج متعدد التفسير لا يجسد فقط تبدل في أدوات التحليل، وإنما يجسد إعادة تأسيس لجوهر المعرفة السياسية ذاتها، فبدل السعي إلى وحدة تفسيرية مفقودة، أضحي التحدي الرئيسي يتجسد في كيفية تدبير هذا التعدد دون الانزلاق إلى التفكك، وكيفية تحويله

من عامل تشتت إلى مصدر ثراء معرفي يتيح فهماً جوهريا وأكثر تشابك للظاهرة السياسية.

ثانيًا: ـ انعكاس التنوع المعرفي على وحدة النظرية السياسية.

يمثل الإطار الموحد للنظرية السياسية انعكاسًا للتنوع المعرفي، ويعد من أكثر النقاط حساسية في التحول الإبستمولوجي المعاصر.، بكونه لا يرتبط فقط بتنوع المقاربات ضمن الحقل السياسي، وإنما يلمسّ رؤية الوحدة النظرية ذاتها، لم يعد السؤال يدور حول كيفية دمج النظريات المختلفة، بل بات يتمحور حول ما إذا كان من الممكن أصلًا الحديث عن نظرية سياسية واحدة في ظل هذا التعدد البنيوي في أنماط إنتاج المعرفة.

في النموذج التقليدية، كانت وحدة النظرية السياسية تبني على افتراض ومنطلق وجود منطق تفسيري واحد أو نسق مسيطر يمكن من خلاله تنظيم وتنسيق الظاهرة السياسية، هذا المركز كان يأخذ أنماط متباينة عبر مراحل التاريخ، العقلانية في الليبرالية التقليدية، البنية الاقتصادية في النظرية الماركسية، أو الدولة في النظرية الواقعية، الا أن هذا المراكز، رغم تبيانها، كانت ترتكز على فكرة واحدة مشتركة، إمكانية إنتاج نظام تفسيري مترابط يختزل الظاهرة السياسية ضمن بنية مفهومية واحدة.

مع تطورات مجال العلوم السياسية، وبروز التعدد الإبستمولوجي، بدأت هذه الفرضية تواجه تشريح، فكل مقاربة باتت تنتج تماسكها الداخلي الخاص، أي نسقها المفاهيمي ومنطقها التفسيري ومعاييرها الخاصة للحقيقة، وهذا يعني أن الوحدة لم تعد قائمة على مستوى الحقل ككل، وإنما باتت تتشكل ضمن كل مقاربة على حدة. وهنا تتجلى المفارقة، فكل نظرية تسعى إلى تحقيق وحدة داخلية خاصة بها، وفي الوقت ذاته تُسهم في تفكيك وتشريح وحدة الحقل بوصفه كاملاً متماسكًا. هذا التبدل يمكن استيعابه بكونه تحولًا من وحدة مركزية إلى تعدد مراكز تفسيرية، فبدلًا من تواجد نسق واحد يضم الجميع في طياته، أضحي يضم مجموعة من الانساق المتوازية، كل منها يطرح قراءة ورؤية متباينة للظاهرة السياسية، المقاربة الوضعية تفترض السياسة بكونها علاقات سببية تكون قابلة للقياس، المقاربة التأويلية تفهم بكونها إنتاجًا للمعنى ضمن السياق، في حين المقاربة النقدية تراها بوصفها فضاء لإعادة بناء السلطة، هذه القراءات لا تتابين فقط في النتائج النهائية، وإنما في تعريفها لماهية السياسة ذاتها(الجداري،2025،ص87).

وهنا يتضح الأثر الجوهري على وحدة النظرية السياسية، إذ لم تعد هذه الوحدة ممكنة في ظل غياب موضوع نظري موحد، فإذا كان ما يعد سياسيًا يتباين من مقاربة إلى أخرى، فإن أي محاولة

لبناء نظرية شاملة تصطدم بإشكال منطقي، كيف يمكن توحيد تفسيرات تنطلق من تعريفات متباينة للموضوع نفسه؟، الا أن العلوم السياسية الراهنة لم تعد تعمل ضمن نموذج تفسيري موحد، بل ضمن مجال تعددي تتجاور فيه انساق تفسيرية متباينة دون إمكانية دمجها في نظرية شاملة واحدة، إذ يعكس كل نسق تصورًا مغايرًا لطبيعة الظاهرة السياسية ويعني ذلك أن التعدد ليس طارئًا أو عرضيًا، بل هو بناء بنيوي في جوهر المعرفة السياسية الراهنة.

من جانب أخر، أدى هذا التحول لإعادة صياغة وظيفة النظرية السياسية ذاتها، فبدل أن تكون النظرية نسقًا واحد للتفسير، غدت أقرب إلى مجال أو فضاء تنسيقي يتيح تجاور تفسيرات متعددة دون فرض وحدة قسرية عليها، وبذلك، لم تعد النظرية تنتج الحقيقة بكونها كيانًا موحّدًا، بل أصبحت تدير تعددًا في انساق إنتاج الحقيقة.

لكن هذا التغير لا يخلو من توتر جوهري إبستمولوجي، فالتنوع المعرفي، ورغم أن هذا التعدد يعكس ثراءً في الفهم، فإنه في المقابل يضعف إمكانية بناء تراكم نظري خطي، فبدلًا من أن تتطور النظرية السياسية ضمن مسار واحد متصل، أصبحت تتحرك عبر مسارات متوازية ومتعددة. ويؤدي ذلك إلى ما يمكن وصفه بـ«تفكك البنية التراكمية» للمعرفة السياسية، حيث لا تعود أي مقاربة قادرة على ادعاء تمثيل المرحلة النهائية أو الشكل الأكثر تطورًا للمعرفة.

أضحت وحدة النظرية السياسية وحدة معضلة أكثر منها واقعًا متحققًا، إذ لم تعد معطي قائمًا، بل غدت هدفًا تنظيميًا يسعي إليه دون إمكانية بلوغه بصورة كاملة، وهكذا تتحول الوحدة من حالة متحققة إلى برنامج مقترح ومن نتيجة نهائية إلى أفق نظري.

كما أن هذا التشريح لصيق بالبنية المفاهيمية ذاتها، فالمفاهيم التي توظفها النظريات المتباينة لم تعد متبادلة أو ثابتة الدلالة، بل أضحت مفاهيم متصارع عليها، فمفهوم السيادة، الدولة، الشرعية، السلطة، تتباين جوهريًا حسب النسق النظري المستخدم، وهذا يعني ذلك أن وحدة النظرية أصبحت مهددة من الداخل، لان بنيتها المفاهيمية لم تعد تقوم على لغة موحدة.

على صعيد الفكر العربي، تتخذ هذه المعضلة أطر أكثر حدة، لأن التنوع المعرفي في الغالبً ما يأتي عبر استجلاب نظريات متباينة دون وجود برنامج إبستمولوجي معرفي قادر على تنظيمها ضمن نسق نقدي واحد، وهذا يؤدي إلى حالة من التنوع غير المؤسَّس، حيث تتعايش مقاربات متباينة دون اتصال حقيقي بينها، أن غياب طرح نظري منسجم في الفكر السياسي العربي يؤدي

إلى بناء معرفة مجزأة لا تستطيع إنتاج وحدة تفسيرية ضمن أطار محلي (الجابري، 2010، ص. 119).

يمكن القول إن انعكاس التنوع المعرفي على وحدة النظرية السياسية لا يقود إلى إلغائها كليًا، بل إلى إعادة تعريفها. إذ لم تعد الوحدة تعني التجانس أو الشمول، بل أضحت تشير إلى القدرة على تنظيم الاختلافات دون إقصائها. وبذلك لم تعد النظرية السياسية نظامًا مغلقًا، بل غدت بنية مفتوحة تتجاور داخلها تفسيرات متعددة ضمن إطار غير هرمي.

ومن ثم، فإن المعضلة الحقيقية لم يعد يتمثل في كيفية إعادة بناء وإنتاج وحدة النظرية السياسية، بل في كيفية إدارة التعدد دون أن ينزلق إلى تفكك كلي، كما يطرح السؤال حول كيفية الحفاظ على حدٍّ أدنى من التماسك المعرفي داخل حقل بات بطبيعته متعدد المراكز ومفتوح الحدود؟

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن إنتاج المعرفة وبناءها في النظرية السياسية الراهنة لم يعد مرتكزًا على نماذج تفسيرية كلاسيكية جامدة، بل أضحي مشروطًا بتحولات وتبدلات إبستمولوجية ومنهجية رئيسية، فرضتها طبيعة المشهد السياسي الراهن وما يتميز به من تشابك متصاعد وتشابك بنيوي متنوع الأبعاد، وقد كشفت الدراسة أن المعرفة السياسية لا تمثل انعكاسًا موضوعيًا محايدًا للواقع، وإنما تتبلور ضمن أطر مفاهيمية ومنهجية محددة، تتأثر بالأطر الفكرية والأيديولوجية والمعرفية المحيطة بعملية إنتاجها وبناءها، كما أظهرت أن التنوع في المقاربات التفسيرية أسهم في إثراء أدوات التحليل السياسي وتوسيع نطاقه، غير أنه أفضى في الوقت ذاته إلى تعميق الإشكاليات المتصلة بمعايير الموضوعية وحدود الحياد العلمي.

أولًا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

1- يرتبط إنتاج المعرفة وبناؤها في حقل النظرية السياسية ارتباطًا وثيقًا بجوهر المرجعيات الإبستمولوجية المعتمدة في تفسير الظواهر السياسية وتحليلها، إذ تتحدد مخرجات المعرفة إلى حد بعيد بالمنطلقات الفلسفية التي ينطوي عليها كل إطار تحليلي.

2- باتت المقاربات التقليدية قاصرة عن الإحاطة بتشابكات الواقع السياسي الراهن وحدها، نظرًا لما تفرضه الظواهر السياسية المعاصرة من تعقيدات تتخطى حدود النماذج التفسيرية الأحادية.

3- أسهمت المقاربات النقدية وما بعد الوضعية إسهامًا بارزًا في إعادة النظر في مفهومي

الموضوعية والحياد العلمي، وطرح تساؤلات جوهرية حول مسلمات البحث في العلوم السياسية.

4- تنشأ المعرفة السياسية في سياقات فكرية وثقافية ومؤسسية بعينها، تؤثر تأثيرًا مباشرًا في توجهاتها ومساراتها وحدودها المعرفية.

5- أفضى تعدد المناهج والمقاربات إلى تطوير أدوات التحليل السياسي وتحديثها، وتوسيع آفاق التفسير أمام الباحثين في مختلف الظواهر السياسية.

ثانيًا: التوصيات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات.

1- العمل على تطوير مناهج تحليلية أكثر مرونة وقدرة على استيعاب تشابك الظواهر السياسية المعاصرة وتعقيداتها البنيوية، بما يُمكّن الباحثين من مقاربة الواقع السياسي بأدوات أكثر ملاءمة وتكيفًا.

2- تعزيز التكامل المنهجي بين المقاربات الكمية والكيفية في تحليل الظواهر السياسية، بوصفه شرطًا لازمًا لبلوغ فهم أعمق وأكثر شمولًا.

3- تكثيف الاهتمام الأكاديمي بالدراسات الإبستمولوجية في النظرية السياسية، بهدف استجلاء حدود المعرفة السياسية وفهم آليات إنتاجها وشروط تطورها.

4- دعم الدراسات النقدية الرامية إلى إعادة فحص المفاهيم والنماذج التفسيرية السائدة في العلوم السياسية ومساءلتها، تمهيدًا لتجديد الإطار المعرفي للحقل.

5- تعزيز الانفتاح المعرفي والتكامل البحثي بين النظرية السياسية وسائر العلوم الاجتماعية والإنسانية، إذ لا يمكن فهم الظاهرة السياسية في معزل عن أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

إبراهيم، سعد الدين .(1981) .*علم الاجتماع السياسي* .دار المعارف.

أبوشهيوة، وآخرون. (1999)، الأيديولوجيا والسياسية. دار النهضة العربية.

الجداري، عمران محمد المرغني .(2025) .الأسس المعرفية للنظرية السياسية: قراءة فلسفية معرفية .*مجلة الاجتهاد للأبحاث العلمية*، كلية التربية البدنية، جامعة الزيتونة، العدد السابع عشر(ديسمبر).

الجابري، محمد عابد .(1986) .*المسألة الثقافية* .مركز دراسات الوحدة العربية.

الجابري، محمد عابد. (2001). مدخل إلى فلسفة العلوم، العقلانية المعاصرة تطور الفكر السياسي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الجابري، محمد عابد .(2010) .*العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته* .مركز دراسات الوحدة العربية.

العروي، عبد الله .(1999) .*مفهوم الدولة* .المركز الثقافي العربي.

العوا، محمد سليم .(2020) .*في النظام السياسي للدولة الإسلامية* .دار الشروق.

بشير، حسن عثمان. (2014) مناهج البحث في العلوم السياسية، القاهرة: دار العالم العربي.
بدوي، عبد الرحمن .(1983) *مناهج البحث العلمي* .وكالة المطبوعات.
حرب، علي .(2002) *الإنسان الأدنى: أبحاث في الطبيعة والأخلاق* .المركز الثقافي العربي.
حرب، علي .(2005) *نقد الحقيقة* .المركز الثقافي العربي.
حنفي، حسن .(2018) *من النقل إلى العقل* .الهيئة المصرية العامة للكتاب.
حيدر، علي .(2019) *النظرية السياسية العربية: إشكاليات التأسيس والبناء* .مركز دراسات الوحدة العربية.
رمضان، عمر .(2016) *المفاهيم السياسية في الفكر العربي المعاصر* .دار الفارابي.
زكي، رمزي .(2021) *الليبرالية والعلوم الاجتماعية* .دار الشروق.
طه، عبد الرحمن .(2017) *في أصول الحوار وتجديد علم الكلام* .المركز الثقافي العربي.

ثانيًا: المراجع الأجنبية: -

Bevir, M., & Rhodes, R. A. W. (2016). Rethinking governance: Ruling, rationalities and resistance. Routledge.
Brown, W. (2018). In the ruins of neoliberalism: The rise of antidemocratic politics in the West. Columbia University Press.
Cerny, P. G. (2010). Rethinking world politics: A theory of transnational neopluralism. Oxford University Press.
Dahl, R. A. (1963). Modern political analysis. Prentice-Hall.
Farrelly, C. (2004). An introduction to contemporary political theory. SAGE Publications.
Foucault, M. (1990). The history of sexuality, Vol. 1: An introduction (R. Hurley, Trans.). Vintage Books.
Foucault, M. (1991). Discipline and punish: The birth of the prison (A. Sheridan, Trans.). Penguin Books.
Hay, C. (2002). Political analysis: A critical introduction. Palgrave Macmillan.
Schmidt, V. A. (2017). Theorizing ideas and discourse in political science: Intersubjectivity, neo-institutionalism, and the power of ideas. Critical Policy Studies, 11(3), 311–317.